



الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع.



التقرير السنوي 2010



الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع.

التقرير السنوي

2 0 1 0



عناوين الشركة

المركز الرئيسي

المملكة العربية السعودية

طريق الملك عبد العزيز

ص ب : 4009 . الرياض 11491

المملكة العربية السعودية

تلفون : 4760601 (9661) (عدة خطوط)

فاكس : 4760514 (9661)

الموقع على الإنترنت: www.taic.com

البريد الإلكتروني: taic@taic.com

فرع البحرين (بنك جملة):

مبنى الشركة العربية للاستثمار

ضاحية السيف - ص ب 5559 - المنامة - مملكة البحرين

تلفون : 17588888 (973) - (عام)، 17588999 (973) (غرفة التداول)

فاكس : 17588885 (973) (عام)، 17588988 (973) (غرفة التداول)

سويفت: TAIQBHBM

البريد الإلكتروني : taic@taicobu.com

المكاتب الإقليمية

مكتب القاهرة:

21 شارع الجيزة - برج النيل الإداري - الدور 14

الجيزة 12311 - جمهورية مصر العربية

تلفون : 35729585 - 35728753 (202)

فاكس : 35727035 (202)

البريد الإلكتروني : taic@ie-eg.com

مكتب تونس:

إقامة البحيرة - عمارة E شقة E23

طريق المرسى . بحيرة تونس . 2045

تونس - الجمهورية التونسية

تلفون : 860778 71 . 860086 71 (216)

فاكس : 860012 71 (216)

البريد الإلكتروني : taic.tunisia@planet.tn

مكتب عمان:

الدوار الرابع - طريق السفارات

ص ب 950422 . عمان 11195

المملكة الأردنية الهاشمية

تلفون : 5930527 - 5933034 (9626)

فاكس : 5931529 (9626)

البريد الإلكتروني : taicarabam@taicarab.com

5	نبذة عن الشركة العربية للاستثمار
6	رسالة ورؤية الشركة
7	مساهمات الدول الأعضاء في رأسمال الشركة
8	مجلس الإدارة
9	لجان مجلس الإدارة
10	الإدارة التنفيذية
12	كلمة رئيس مجلس الإدارة
14	تقرير مجلس الإدارة
30	القوائم المالية
31	تقرير مراجعي الحسابات
32	قائمة المركز المالي
33	قائمة الدخل
35	قائمة التغيرات في حقوق المساهمين
36	قائمة التدفقات النقدية
37	إيضاحات حول القوائم المالية

الشركة العربية للاستثمار

أُنشئت الشركة العربية للاستثمار في منتصف عام 1974 بموجب اتفاقية دولية كشركة مساهمة عربية حكومية. والغرض الأساسي للشركة كما حدده عقد تأسيسها هو : استثمار الأموال العربية بهدف تنمية الموارد العربية، وذلك من خلال المساهمة في المشاريع الاستثمارية في قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة والمواصلات والخدمات على أسس اقتصادية وتجارية سليمة مما يحقق دعم وتنمية الاقتصاد العربي. وتتمتع الشركة بكافة الضمانات والامتيازات التي تكفلها قوانين الاستثمار السارية في الدول المساهمة بما في ذلك ضمان الحرية الكاملة لحركة الأموال وعدم خضوعها للتأميم والمصادرة.

وهي مملوكة من قبل حكومات سبع عشرة دولة عربية، ويبلغ رأسمال الشركة المصرح به 800 مليون دولار أمريكي، بينما يبلغ رأسمالها المدفوع 700 مليون دولار موزعاً بين الدول المساهمة. وتمارس الشركة نشاطها انطلاقاً من مقرها الرئيسي في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية، وفرعها المصرفي في مملكة البحرين، ومكاتبها الاقليمية في كل من القاهرة وعمان وتونس.

رسالة ورؤية الشركة

دعم مسيرة التنمية الاقتصادية، والمساهمة في تحسين البيئة الاستثمارية في الوطن العربي من خلال القيام بدور المحفز لتأسيس وتنفيذ المشروعات في القطاعات الاقتصادية المختلفة على أسس اقتصادية وتجارية سليمة، وتوظيف نشاط الشركة المصرفي لاستقطاب الموارد العربية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع. وتعزيز التجارة العربية البينية بما يساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

لتكون مؤسسة مالية عربية رائدة تعمل على تعبئة الأموال العربية لتلبية احتياجات الاستثمار والتمويل من أجل تحقيق التنمية المستدامة في دول المنطقة العربية.

الرسالة

الرؤية

مساهمات الدول الأعضاء في رأسمال الشركة

نسبة المساهمة (%)	مبلغ المساهمة (ألف دولار أمريكي)	اسم الدولة
15.68	109,744	المملكة العربية السعودية
15.68	109,744	دولة الكويت
15.68	109,744	الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي)
10.48	73,387	جمهورية العراق
8.19	57,350	دولة قطر
6.97	48,775	جمهورية مصر العربية
6.97	48,775	الجمهورية العربية السورية
6.97	48,775	الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
2.68	18,744	جمهورية السودان
1.71	11,969	مملكة البحرين
1.71	11,969	الجمهورية التونسية
1.71	11,969	المملكة المغربية
1.71	11,969	سلطنة عمان
1.61	11,287	الجمهورية اللبنانية
1.61	11,287	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
0.32	2,256	المملكة الأردنية الهاشمية
0.32	2,256	الجمهورية اليمنية
100.00	700,000	المجموع



الأستاذ / خليفة مساعد حمادة
نائب الرئيس
دولة الكويت



معالي المهندس / يوسف إبراهيم البسام
رئيس المجلس
المملكة العربية السعودية



الأستاذ / مطلق مبارك الصانع
عضو المجلس
دولة الكويت



الأستاذ / محمد عبد الكريم الجريوع
عضو المجلس
المملكة العربية السعودية



الأستاذ / خالد محمد سالم بالعمى
عضو المجلس
الإمارات العربية المتحدة



الأستاذ / عمر عبد العزيز آل حامد
عضو المجلس
دولة قطر



الأستاذ / عمرو علي الجارحي
عضو المجلس
جمهورية مصر العربية



الأستاذ / بدر الدين محمود عباس
عضو المجلس
جمهورية السودان



الأستاذ / بركات عرفات عرفات
عضو المجلس
الجمهورية العربية السورية



الأستاذ / يوسف عبد الله حمود
عضو المجلس
مملكة البحرين



الأستاذ / خليفة سلطان السويدي
عضو المجلس
الإمارات العربية المتحدة



الأستاذ / علي بن محمد رضا الحاج جعفر
عضو المجلس
سلطنة عمان



الأستاذ / ابراهيم ميلاد الزليطني
عضو المجلس
الجمهورية العربية الليبية
الشعبية الاشتراكية العظمى



الدكتور / لحبيب الإدريسي العلمي
عضو المجلس
المملكة المغربية



الدكتور / فاضل نبي عثمان
عضو المجلس
جمهورية العراق

يستعين مجلس إدارة الشركة في أداء مهامه بعدد من اللجان المتخصصة، وقد كانت هذه اللجان عند نهاية العام على النحو التالي :

لجنة الاستثمار العليا :

تتولى لجنة الاستثمار العليا نيابة عن مجلس الإدارة اتخاذ القرارات الاستثمارية في مجالي المشاريع والنشاط المصرفي، في الحالات التي تتعدى صلاحيات اللجان الداخلية في الشركة. وتتكون اللجنة من سبعة أعضاء من بين أعضاء مجلس الإدارة، وهم :

رئيس اللجنة	معالي المهندس/ يوسف إبراهيم البسام
عضو اللجنة	الأستاذ/ خليفة مساعد حمادة
عضو اللجنة	الأستاذ/ خالد محمد سالم بالعمى
عضو اللجنة	الأستاذ/ بركات عرفات عرفات
عضو اللجنة	الأستاذ/ عمرو علي الجارحي
عضو اللجنة	الأستاذ/ علي محمد رضا الحاج جعفر
عضو اللجنة	الدكتور/ لحبيب الإدريسي العلمي

اللجنة المصرفية :

تتولى اللجنة المصرفية إعداد الخطط والبرامج والاستراتيجيات ومناقشة المواضيع الخاصة بتطوير وتفعيل نشاط الشركة المصرفي وتوسيع آفاقه ومجالاته، وتعظيم العائد منه، وتقليل المخاطر. وتتكون اللجنة من أربعة أعضاء من بين أعضاء مجلس الإدارة، وهم :

رئيس اللجنة	الأستاذ/ بدر الدين محمود عباس
عضو اللجنة	الأستاذ/ مطلق مبارك الصانع
عضو اللجنة	الأستاذ/ يوسف عبد الله حمود
عضو اللجنة	الأستاذ/ ابراهيم ميلاد ضو الزليطني

لجنة التدقيق :

تقوم لجنة التدقيق بمساعدة مجلس الإدارة في الاضطلاع بالمسؤوليات الرقابية الخاصة بعدالة وجودة وسلامة القوائم المالية للشركة، والتزامها بالمتطلبات القانونية والنظامية واستقلال المراقب الخارجي وأداء التدقيق الداخلي، والتأكد من سلامة أنظمة الضبط الداخلي. وتتكون اللجنة من أربعة أعضاء من بين أعضاء مجلس الإدارة وهم :

رئيس اللجنة	الدكتور/ فاضل نبي عثمان
عضو اللجنة	الأستاذ/ خليفة سلطان السويدي
عضو اللجنة	الأستاذ/ عمر عبد العزيز آل حامد
عضو اللجنة	الأستاذ/ محمد عبدالكريم الجربوع

الإدارة التنفيذية للشركة

المركز الرئيسي : الرياض



فرع البحرين



المركز الرئيسي : الرياض

د. صالح الحميدان
إبراهيم حمود المزيد
سامي يوسف محمد
فهد مساعد الأحمد
عبدالرحمن عبد العزيز الشايع
ناصر سليمان الدخيل
فهد عبدالله الحقباني
صالح محمد المقبل
جمال أحمد عيسى
خالد صالح الزغبيني

الرئيس التنفيذي
نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والإدارية
إدارة الشؤون المالية
إدارة مشاريع الخدمات
إدارة المشاريع الزراعية
إدارة المشاريع الصناعية
إدارة الموارد البشرية والشؤون الإدارية
وحدة نظم المعلومات
وحدة التدقيق الداخلي
المستشار القانوني

فرع البحرين (مصرف قطاع جملة)

نبيل عبد اللطيف الصحاف
محمد أحمد مقبول
قرندر سنج بيدي
سليمان أحمد ولهاد
محمددين حميد منجرا
نتن قويتا
لالت بكرو
طاهر أحمد الطاهر
أسامة أحمد مختار

نائب الرئيس التنفيذي - المدير العام
إدارة الشؤون المالية والإدارية
إدارة الخزينة
إدارة الائتمان
إدارة العمليات
إدارة المخاطر
التدقيق الداخلي
مسؤول الإلتزام
المستشار القانوني

المكاتب الإقليمية :

محمود سمور
زياد العرفاوي
محمد رأفت

مدير مكتب عمان (الأردن)
مكتب تونس
مدير مكتب القاهرة



حضرات المساهمين الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرني، نيابة عن زملائي أعضاء مجلس إدارة الشركة العربية للاستثمار، أن أقدم إلى جمعيتكم الموقرة التقرير السنوي لعام 2010، والذي يستعرض نشاط الشركة الاستثماري في مجالي المساهمة في المشاريع وتقديم الخدمات المالية، ويرصد النتائج المالية التي تحققت كثمرة لذلك النشاط.

وسط أجواء الانتعاش المتفائلة التي شهدتها الاقتصاد العالمي وتأثرت بها اقتصادات الدول العربية، تمكنت الشركة العربية للاستثمار خلال العام من التكيف مع تداعيات الأزمة المالية العالمية والتعامل مع إفرازاتها بشكل موضوعي، لتضيف إلى سجل إنجازاتها عاماً آخر من النتائج الجيدة، واستطاعت الشركة، بفضل التعامل الواعي مع المستجدات، والإدارة الرشيدة للمخاطر بمختلف أنواعها، أن تستكمل بنجاح تنفيذ خطتها الاستراتيجية الخمسية وتحقيق الأهداف الكمية والنوعية المستهدفة، مما ساهم في المحافظة على وضع الشركة المتميز بين الشركات العربية المشتركة. وقد شهد العام تعزيز القاعدة الرأسمالية للشركة بزيادة رأسمالها المدفوع إلى 700 مليون دولار أمريكي برسملة جزء من الأرباح المستبقاة، لدعم قدرة الشركة على بلوغ أهدافها التنموية على امتداد الوطن العربي. وقد تركزت جهود الشركة خلال العام على إدارة استثماراتها القائمة، واستكشاف الفرص الاستثمارية الواعدة، وتعبئة الموارد المالية لتمويل نشاطها الاستثماري، وتطوير الخدمات المساندة، وتعزيز العمل المؤسسي.

في مجال الاستثمار في المشاريع، أولت الشركة اهتماماً خاصاً بمتابعة أوضاع مشاريعها القائمة، وتقديم مختلف أنواع الدعم لها للمساعدة على تعظيم معدل العائد الاستثماري منها، واشتملت محفظة المشاريع عند نهاية العام على 36 مشروعاً وشركة قابضة، تنتشر جغرافياً في 13 دولة عربية. وتساهم هذه المشاريع المتنوعة جغرافياً وقطاعياً في دعم الترابط الاقتصادي العربي وتكامله، وتعظيم الاستفادة من الميز النسبية التي تتمتع بها بعض الدول العربية، فضلاً عن مساهمتها في تحسين موازين المدفوعات، وتوطين تقنيات الإنتاج المتطورة، وتوفير فرص العمل في الدول المضيفة لتلك المشاريع. وقد بلغ إجمالي رساميل هذه المشاريع عند نهاية العام حوالي 6.5 بليون دولار أمريكي، بينما يقدر مجموع حقوق مساهميها بحوالي 10.4 بليون دولار، مما يبرز الدور الكبير الذي تضطلع به الشركة العربية للاستثمار كمحفز لتأسيس وتطوير المشاريع الاستثمارية في الوطن العربي وتعبئة الموارد المالية لتمويلها.

وفي مجال الخدمات المالية الاستثمارية، واصلت الشركة تقديم خدماتها المالية المتكاملة عبر فرعها المصرفي في مملكة البحرين، كما واصلت جهودها في إدارة الأصول المصرفية مستخدمة نهجاً متحوطاً لمواكبة مرحلة التعافي الاقتصادي. وقد تركزت الجهود المبذولة حول تعبئة الموارد، وإدارة السيولة، ومراجعة وإدارة مكونات المحافظ، وتمويل عمليات التمويل التجاري دعماً لمؤسسات القطاع الخاص، مساهمة في دفع جهود التنمية الاقتصادية العربية.

واستكمالاً لخطط التطوير والتحديث المستمرة التي تنتهجها، واصلت الشركة خلال عام 2010 تنفيذ برامجها لدعم الخدمات المساندة في مجالي تحديث نظم تقنية المعلومات، وتطوير الموارد البشرية. ومواكبةً للتطورات الاقتصادية العالمية والاقليمية، حرصت الشركة على المشاركة في العديد من الفعاليات الاقتصادية التي عُقدت في عدد من الدول العربية لبحث القضايا المتعلقة بمناخ الاستثمار، والتعريف بالفرص الاستثمارية الواعدة التي قد تفرزها مثل تلك الفعاليات. كما أتاحت اللقاءات بحث قضايا التنمية والاستثمار في مختلف القطاعات في الدول العربية، ورصد مختلف المتغيرات على المستويين العالمي والاقليمي، وتحليل آثارها المحتملة على أنشطة الشركة الاستثمارية.

وفي إطار حرصها على ترسيخ ثقافة العمل المؤسسي، أولت الشركة اهتماماً متزايداً بتطبيق مبادئ الحوكمة، عبر منظومة من الأنظمة واللوائح والإجراءات لتعزيز الإدارة الرشيدة، مسترشدة في ذلك بمبادئ حوكمة الشركات، وقرارات مجلس الإدارة، وتوجيهات الجهات الرقابية. ولم تقف جهود الشركة في هذا المجال عند هذا الحد، بل تجاوزته إلى نقل ما اكتسبته من تجارب وخبرات في مجال العمل المؤسسي إلى إدارات المشاريع التي تساهم فيها، الأمر الذي ساعد تلك المشاريع على بناء هياكلها الإدارية على نهج مؤسسي.

لقد ساعد تضافر الجهود التي بذلت خلال العام على تحقيق الشركة لنتائج جيدة. وقد تم تحقيق تلك النتائج بفضل المرونة التي يوفرها النظام الأساسي للشركة، والفاعلية التي تتيحها لوائجها الداخلية، والدعم المستمر الذي تلقاه الشركة من الدول المساهمة، والجهود الحثيثة والمتواصلة التي يبذلها مجلس إدارة الشركة وجميع العاملين فيها من مختلف مواقعهم.

ويطيب لي وأنا أقدم هذا التقرير، أن أعرب عن خالص الشكر والتقدير لجميع حكومات الدول المساهمة على مساندتها ودعمها المتواصل للشركة، وأخص منها حكومة المملكة العربية السعودية التي تحتضن المقر الرئيسي للشركة، وحكومة مملكة البحرين التي تستضيف فرع الشركة المصرفي، على التسهيلات والرعاية المتميزة التي تقدمها الدولتان للشركة عبر مؤسساتهما المختلفة. كما أقدم الشكر للمؤسسات المالية المختلفة المتعاملة مع الشركة، ولشركاء الشركة من المستثمرين، على ثقتهم الغالية التي تشكل مصدراً مهماً تستمد منه الشركة قوتها وحيوتها. ويطيب لي في الختام أن أقدم الشكر لزملائي أعضاء مجلس الإدارة على مساهماتهم الفاعلة والمتميزة في رسم سياسة الشركة والإشراف على تنفيذها، ولجميع منسوبي الشركة العربية للاستثمار على الجهود الفردية والجماعية التي بذلوها خلال العام، متجاوزين كل الصعاب والتحديات، سعياً لبلوغ أهداف الشركة، وتعزيز دورها الريادي كنموذج ناجح للعمل العربي المشترك. وأتطلع بكثير من التفاؤل لتحقيق المزيد من الإنجازات في المستقبل.

والله ولي التوفيق،،،

رئيس مجلس الإدارة



المهندس/ يوسف إبراهيم البسام

تقرير مجلس الإدارة



أولاً: التطورات الاقتصادية في المنطقة العربية خلال عام 2010

استطاعت الاقتصادات العربية خلال عام 2010 استعادة حيويتها، والتكيف في مواجهة التقلبات الاقتصادية العالمية، وذلك بعد الانتعاش التدريجي الذي شهده الاقتصاد العالمي في عام 2009، ودخوله مرحلة التعافي عقب الأزمة المالية العالمية، ليبليغ معدل متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة العربية حوالي 4.4% في نهاية العام. وتضافرت عدة عوامل في تحقيق هذا المعدل، من أبرزها ارتفاع أسعار النفط، وتنفيذ السياسات الاقتصادية التي تبنتها الدول العربية خلال الأزمة المالية العالمية، والتي تمثلت في زيادة معدلات الإنفاق العام في مجالات البنى الأساسية، إضافة إلى دعم القطاع المصرفي، مما ساهم في تنشيط القطاع الخاص في مختلف القطاعات الاقتصادية. وقد اتخذت معظم الدول العربية حزمًا من الإجراءات والإصلاحات الاقتصادية، خلال العام، شملت زيادة التنسيق والترابط بين الأجهزة الرقابية والبنوك المركزية لتعزيز الرقابة والإشراف على المؤسسات المالية، وممارسة دوراً أكثر فاعلية في الجهود الدولية الهادفة لتحقيق الاستقرار المالي العالمي. كما ركزت هذه الدول على استغلال وتنمية مواردها، وتنويع مصادر دخلها، ودعم تنافسية صادراتها، تحقيقاً لاندماج فاعل في الاقتصاد العالمي، واستعداداً لمرحلة ما بعد الانتعاش.

1/1 المناخ الاستثماري :

في إطار سعيها من أجل توفير بيئة استثمارية سليمة وجاذبة، واصلت الدول العربية تنفيذ سياساتها الهادفة إلى تحقيق تفاعل أكثر إيجابية مع متطلبات الاقتصاد المعاصر. وتشمل تلك السياسات توسيع الانفتاح الاقتصادي عبر توسيع دائرة الشراكات الاقتصادية العربية الخارجية، وتحسين مناخ التنافسية، واتخاذ المزيد من الإجراءات التنفيذية لتطبيق الاتفاقيات الاقتصادية التكاملية فيما بينها، وتحديث قوانين الاستثمار، وتطبيق برامج للخصخصة، وفتح المزيد من القطاعات أمام الاستثمار الأجنبي بصيغ متنوعة، وتطوير التشريعات الإدارية والاقتصادية، والالتزام بإجراءات التحكيم الدولية، بالإضافة إلى توطین ثقافة الحوكمة والإدارة الرشيدة. كما اهتمت الدول العربية بتطوير آليات الاقتصاد الجديد باستخدامها التطبيقات الحديثة في الاتصالات، وتقنية المعلومات، وتطوير البنى التحتية الرقمية، وتطوير قواعد البيانات وفقاً للمعايير الدولية.

وقد شهد عام 2010 في ظل هذه السياسات والاجراءات، استمرار تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى الدول العربية، مدعومة بالإمكانيات الكبيرة التي تتمتع بها الاقتصادات العربية. وبالرغم من اتساع وتنوع هذه الامكانيات، فإن حصة المنطقة من التدفقات الاستثمارية العالمية تبدو ضئيلة إذا ما قورنت بحصص المناطق الاقتصادية الأخرى، الأمر الذي يشير إلى وجود بعض العقبات التي لا بد من تذليلها.

وما تزال المنطقة العربية تواجه تحديات عديدة للمحافظة على سلامة البيئة الاستثمارية ولضمان تدفق الاستثمارات بوتيرة عالية، مما يتطلب التشخيص الحقيقي والواقعي للمعوقات التي تحد من الانتقال السلس للاستثمارات إلى الدول العربية وفيما بينها. كما تظل بعض دول المنطقة في حاجة إلى تحقيق المزيد من الإنجازات في مجالات تطوير الأسواق المالية، وإنشاء صناديق استثمارية متخصصة لتمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة، واستقطاب التقنيات الحديثة، والعمل على انتقاء الاستثمار الأفضل المرتبط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهناك حاجة لتوسيع رقعة المشاريع العربية المشتركة في كافة المجالات، وخاصة المشاريع الزراعية، وتحلية المياه، وتوطين التكنولوجيا، وتحقيق الأمن المائي والغذائي. يضاف إلى ذلك حاجة دول المنطقة لاستكمال تطوير أنظمة وقوانين الشفافية والحوكمة، والحد من البيروقراطية، ووضع خططاً وبرامج لفتح أسواق العمل والحد من البطالة، وتقليص التضخم، وتعزيز بيئة الاستثمار، وتبني آليات وتقنيات حديثة وفعالة للتسويق والترويج للاستثمار. ويعول كثيراً على القطاع المصرفي في الدول العربية لأن يتحول إلى قاطرة متحركة تساعد مؤسسات القطاع الخاص على القيام بدور أكبر في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية العربية.

2/1 أسواق المال العربية

سجلت معظم أسواق المال العربية في عام 2010 تحسناً نسبياً في مؤشرات الأداء. وقد ارتبط هذا التحسن باستقرار أسواق المال العالمية، وتعافي اقتصادات دول المنطقة العربية، وارتفاع ربحية معظم الشركات المدرجة في هذه الأسواق. وعلى الرغم من هذا التحسن فقد ظلت مستويات السيولة والإصدارات الأولية منخفضة خلال العام. كما أن تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى هذه الأسواق كانت أقل من معدلاتها المسجلة خلال الأعوام السابقة. وفي المقابل، استمرت الأسواق المالية العربية في بذل الجهود الهادفة إلى تطوير خدماتها، ودعم قدراتها الرقابية وأدواتها، سعياً منها إلى تحقيق سلامة الأداء. وقد كان للإجراءات والتحوطات الحصيفة التي اتخذتها الجهات الرقابية آثار ملموسة في استقرار هذه الأسواق وتماسكها، بالرغم من إفرازات الأزمة المالية العالمية.

3/1 العمل الاقتصادي العربي المشترك

شهد عام 2010 تحقيق بعض النجاح في وضع الآليات الخاصة بتنفيذ برنامج العمل الطموح الذي تبنته القمة العربية الاقتصادية الأولى التي عقدت في دولة الكويت مطلع عام 2009 وحملت شعار «نحو تحقيق السوق العربية المشتركة». ومن أهم سمات هذه الآليات إعطاء مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني العربية دوراً أكثر فاعلية في مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. ويهدف البرنامج إلى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، عبر مجموعة من الخطط والبرامج في مجالات التنمية المختلفة. كما شهد العام تنظيم عدة فعاليات في عدد من العواصم العربية، تركزت حول بلورة مقومات قيام السوق العربية المشتركة، وتطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتعرف على مرثيات مؤسسات القطاع الخاص في الدول العربية حول الفرص والتحديات المرتبطة بقيام هذه المنطقة. وناقشت هذه الفعاليات ملفات قواعد المنشأ وأثرها في تعزيز منطقة التجارة الحرة، ودور المواصفات القياسية في دعم التجارة البينية، وسبل تحقيق التكامل بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة في الدول العربية. وكانت الشركة العربية للاستثمار من بين المؤسسات العربية التي عملت على الاستفادة من تلك الفعاليات بما ينسجم مع أهدافها وبرامجها، ويدعم تعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك. وظلت الشركة، انطلاقاً من دورها التنموي، تتابع باهتمام الفرص الاستثمارية التي تفرزها آليات العمل العربي المشترك وخطط التنمية الاقتصادية في الدول العربية، والتنسيق مع الأطراف ذات العلاقة في بلورة بعض الأهداف إلى مشاريع.

4/1 التجارة العربية البينية

تعتبر التجارة البينية رافداً مهماً من روافد التكامل الاقتصادي العربي، حيث تساهم في تشكيل العلاقات الاقتصادية العربية، وتعكس مستوى التدفقات الاستثمارية البينية الموجهة لتمويل المشاريع والتجارة بين دول المنطقة العربية. وعلى الرغم من تأثر التجارة العالمية بتداعيات وإفرازات الأزمة المالية العالمية التي تسببت في شح السيولة وانحسار التدفقات النقدية، فقد كان أداء التجارة البينية العربية جيداً في مجملها، حيث شهدت معظم الدول العربية نمواً ملحوظاً وبدرجات متفاوتة في صادراتها التجارية خصوصاً السلعية منها.

وانطلاقاً من دورها التنموي كمحفز للاستثمار، لعبت الشركة العربية للاستثمار خلال العام دوراً مهماً في دعم العمل الاقتصادي المشترك عن طريق تعزيز استثماراتها المباشرة في المشاريع، وتقديم مجموعة من الخدمات المالية لمؤسسات القطاع الخاص في الدول العربية عبر ذراعها المصرفي في مملكة البحرين.

ثانياً : نشاط الشركة خلال عام 2010

في ظل المناخ الاستثماري الإيجابي الذي ساد الاقتصادات العالمية والإقليمية خلال عام 2010، واصلت الشركة العربية للاستثمار جهودها الرامية إلى خدمة الاقتصاد العربي، وتحقيق الأهداف التي حددها عقد تأسيسها ونظامها الأساسي.

واستمراراً لنهجها المهني، وتحقيقاً لرسالتها التنموية والاستثمارية، اهتمت الشركة بمتابعة استثماراتها القائمة في المشاريع، واستكشاف الفرص الاستثمارية الجاذبة، وتعبئة الموارد المالية، وتقديم خدماتها المالية، لتمويل نشاطها الاستثماري. وقد أدى مجلس إدارة الشركة خلال العام الدور المناط به وفقاً لأنظمة الشركة، حيث عقد أربع اجتماعات دورية، اثنان منها في المقر الرئيسي للشركة في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية، واجتماع في كل من العاصمة البحرينية المنامة ومدينة دبي بدولة الامارات العربية المتحدة، وذلك في إطار نهج المجلس لعقد بعض اجتماعاته في إحدى الدول العربية المساهمة للإطلاع عن كثب على فرص الاستثمار المتاحة، وتفعيل آليات الاتصال والتعاون مع الدول المساهمة بالالتقاء بالمسؤولين في القطاعين العام والخاص. كما عقدت لجان المجلس المتخصصة اجتماعاتها الدورية، وقدمت تقاريرها وتوصياتها للمجلس. وقد اطمأن مجلس إدارة الشركة، من خلال اجتماعاته الدورية، وتقارير لجانها المتخصصة، وتقارير الإدارة التنفيذية، على مسيرة الشركة ونجاحها في تحقيق أهدافها وتنفيذ خططها وبرامجها.

وتعزيزاً لدور الشركة كمحفز للاستثمار في الوطن العربي، قررت الجمعية العامة للشركة، التي عقدت في منتصف عام 2010، زيادة رأسمال الشركة المدفوع من 600 مليون دولار أمريكي إلى 700 مليون دولار أمريكي عن طريق رسملة 100 مليون دولار من الأرباح المستقبلية، وإصدار أسهم عوائد مقابلها توزع على الدول المساهمة حسب حصة كل دولة في رأس المال. وتترجم هذه الزيادة التزام الدول المساهمة بدعم القاعدة الرأسمالية للشركة لمواصلة توسيع وتنويع نشاطها الاستثماري.

وبنهاية عام 2010، وهو الأخير في عمر خطة الشركة الاستراتيجية للفترة (2006-2010)، أكملت الشركة تنفيذ معظم الأهداف الكمية والنوعية التي تضمنتها الخطة، وذلك في إطار السياسات العامة التي حددها عقد تأسيسها ونظامها الأساسي، وتوجيهات وقرارات مجلس الإدارة.

وخلال العام، واصلت الشركة نشاطها الاستثماري، الذي توزع بين (1) الاستثمار في المشاريع، (2) تقديم الخدمات المالية، (3) تطوير الخدمات المساندة، (4) تعزيز العمل المؤسسي، مسترشدة في ذلك بمنظومة من اللوائح والإجراءات، ومستعينة في تنفيذها بكوادر مهنية مؤهلة ذات كفاءة عالية. ونستعرض فيما يلي أداء الشركة خلال عام 2010 في هذه المجالات :

1/2 نشاط الشركة الاستثماري في مجال المشاريع :

يشكل الاستثمار المباشر في رساميل المشاريع الأداة الأساسية لتحقيق الأهداف التي أنشئت الشركة من أجلها. وتحرص الشركة، من خلال مساهماتها في هذا المجال، على تحفيز رؤوس الأموال العربية للاستثمار في المشاريع التي تساهم في توطيد التقنيات المتطورة في الوطن العربي وتأهيل الكوادر البشرية على استخدامها، وتعظيم الاستفادة من المزايا النسبية التي تتميز بها بعض الدول العربية من أجل إقامة صناعات محلية متكاملة قادرة على المنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية. وتولي الشركة اهتماماً خاصاً بالمشاريع المشتركة التي تدعم روابط التعاون والتكامل الاقتصادي العربي. كما تعمل على تنويع استثماراتها قطاعياً وجغرافياً لعدد من الاعتبارات أهمها تقليل المخاطر، وتحقيق عائد معقول ومستقر من الاستثمار، وإتاحة الفرصة أمام الدول المساهمة للاستفادة من موارد الشركة. وفي هذا الإطار تحرص الشركة على التنسيق والتعاون مع مؤسسات التمويل العربية، والشركات العربية المشتركة،

ومؤسسات ضمان الاستثمار، وغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، والجهات المروجة للاستثمار في مختلف بلدان المنطقة، وذلك من أجل التعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة وبلورتها، والمشاركة في الترويج للملائم منها، والمساهمة في رساميلها والإشراف على تنفيذها وإدارتها.

وفي ظل الانتعاش الذي ساد اقتصادات المنطقة العربية في عام 2010، أظهرت البيانات المالية وجود تحسن في أداء معظم المشاريع التي تساهم فيها الشركة مقارنة مع نتائج عام 2009. وقد واصلت الشركة، وسط هذه الأجواء المباشرة، متابعة أوضاع مشاريعها القائمة بهدف تعظيم معدلات عوائدها الاستثمارية. وحرصت الشركة على المشاركة في الاجتماعات التي عقدتها مجالس إدارات تلك المشاريع وجمعياتها العمومية، وبذلت جهوداً مميزة لمعالجة المشكلات التي واجهتها بعض المشاريع وتدعيم قدراتها على الاستمرار والمنافسة، وذلك بالتعاون والتنسيق مع إدارات تلك المشاريع ومع الجهات الأخرى المساهمة. وبالإضافة إلى متابعة الاستثمارات القائمة، واصلت الشركة بحثها عن الفرص الاستثمارية الواعدة التي تتسجم مع أهدافها وتتواءم مع معاييرها الاستثمارية في مختلف الدول العربية.

وفي إطار اهتمامها ودعمها للمشاريع القائمة، ساهمت الشركة العربية للاستثمار خلال عام 2010 في زيادة



رأسمال كل من شركة اليانز للتأمين والشركة المصرية للبرولين والبولي بروبيلين في جمهورية مصر العربية، وشركة أسمنت بربر في جمهورية السودان، كما زادت حصتها في بنك الاستثمار المالي في جمهورية السودان. وتنفيذاً لأهداف خطتها الاستراتيجية بتفعيل سياسة تدوير الاستثمارات عبر الخروج المبرمج من بعض المشاريع، والاستفادة من ذلك بالمساهمة في

فرص استثمارية جديدة واعدة، حققت الشركة خلال العام أرباحاً رأسمالية مجزية من بيع مساهماتها في كل من الشركة الهندية الأردنية للكيماويات في المملكة الأردنية الهاشمية، والبنك الأهلي المتحد في جمهورية مصر العربية.

وقد اشتملت محفظة المشاريع في نهاية العام على 36 مشروعاً وشركة قابضة، تنتشر جغرافياً في 13 دولة عربية، وتتوزع قطاعياً على 15 مشروعاً إنتاجياً و21 مشروعاً في قطاع الخدمات (تفاصيلها موضحة في بيانات الشركة المالية لعام 2010). وتضم استثمارات الشركة في القطاع الإنتاجي مشاريع المنتجات الصيدلانية، والبناء والتشييد، والصلب، وإنتاج الورق، والصناعات الغذائية، والطاقة، والبتروكيماويات. أما استثمارات قطاع الخدمات فقد توزعت على المصارف، والمؤسسات المالية، والسياحة، والعقار، والاتصالات، والخدمات الطبية. وقد بلغ إجمالي رساميل مشاريع المحفظة في مختلف القطاعات في نهاية عام 2010 حوالي 6.5 بليون دولار أمريكي، بينما يقدر مجموع حقوق مساهميتها بحوالي 10.4 بليون دولار أمريكي. ويبلغ مجموع استثمارات الشركة في هذه المشاريع حوالي 347 مليون دولار أمريكي، تمثل حوالي 50% من رأسمالها المدفوع. وتؤكد هذه الأرقام تعاضد دور الشركة كمحفز لتأسيس وتنمية المشاريع الاستثمارية من أجل تحقيق التنمية المستدامة على امتداد الوطن العربي.

التوزيع القطاعي لمساهمات الشركة في المشاريع والشركات الاستثمارية (كما في 31 ديسمبر 2010)

النسبة (%)	مجموع مساهمات الشركة (مليون دولار أمريكي)	عدد المشاريع	القطاع
56	195	15	القطاع الإنتاجي
44	152	21	قطاع الخدمات
100	347	36	الإجمالي

وتضطلع المشاريع التي تساهم فيها الشركة بدور هام في دعم التنمية الاقتصادية في الدول العربية التي تحتضنها، حيث تساهم في تحسين موازين المدفوعات، وتوفير فرص العمل، وتوطين التقنية المتطورة، واستغلال الموارد الطبيعية المحلية وزيادة قيمتها المضافة، والاستفادة من المزايا النسبية التي تتيحها تلك الموارد.

وقد شهد عدد من مشاريع محفظة الشركة خلال العام تطورات لافتة تجدر الإشارة إليها، ونستعرض فيما يلي أبرز المستجدات التي شهدتها هذه المشاريع في عام 2010 :

الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات (سبكيم) / المملكة العربية السعودية

تعتبر شركة (سبكيم) من أبرز الشركات السعودية المتخصصة في مجال الصناعات البتروكيماوية بنوعيتها الأساسية والوسيط، وإحدى الشركات السعودية المدرجة في السوق المالية السعودية. وقد أنجزت الشركة خلال العام جميع مشاريع المرحلتين الأولى والثانية من خطتها الطموحة، ودخلت هذه المشاريع طور التشغيل



التجاري. وتشمل هاتين المرحلتين خمسة مشاريع هي مشروع الميثانول، ومشروع البيوتانديول، ومشروع أول أكسيد الكربون ومشروع حامض الخل، ومشروع خلات الفينيل. وتشكل هذه المشاريع منظومة إنتاج متكاملة، تعتمد على بعضها لإنتاج مواد ذات قيمة مضافة عالية. وشملت هذه المرحلة أيضاً تأسيس شركة سبكيم للتسويق والخدمات والتي تقوم ببيع وتسويق منتجات سبكيم، وكذلك تأسيس الشركة العالمية للمرافق العامة وذلك لإدارة وتشغيل وصيانة المرافق العامة بمجمع شركة سبكيم في مدينة الجبيل.

وقد واصلت سبكييم خلال عام 2010 جهودها لإنجاز مشاريع المرحلة الثالثة من خطتها في مجال الصناعات البتروكيمياوية التحويلية. وتشمل هذه المرحلة إنشاء عدة مشاريع لبناء مصانع ومرافق إنتاجية، حيث وقعت اتفاقية لإنشاء مصنع الشركة العالمية للبوليميرات لإنتاج مادة الاثيلين فينيل أسيتات، كما وقعت مجموعة من العقود مع عدد من الشركات العالمية المتخصصة للحصول على التقنيات التي تم اختيارها بعناية، شملت عقود تقنية إنتاج مادة الاثيلين فينيل أسيتات (Ethylene Vinyl Acetate)، ومادة البولي بيتالين (Polybutylene Tetephtalate)، ومادة الأثيل أستات (Ethyl Acetate).

الشركة المصرية لإنتاج البروبلين والبولي بروبيلين/ جمهورية مصر العربية

تمتلك الشركة المصرية لإنتاج البروبلين والبولي بروبيلين مجمعاً بتروكيمياوياً في مدينة بورسعيد يضم مصنعين، الأول لإنتاج مادة البروبلين من غاز البروبان، والثاني لتحويل البروبلين إلى مادة البولي بروبيلين كمنتج نهائي بطاقة إنتاجية سنوية تبلغ 400 ألف طن، والمستخدمه بشكل أساسي في صناعة قطع غيار السيارات، والسجاد، والأثاث المنزلي،



وعبوات الأدوية والمحاليل الطبية، ومواد التعبئة والتغليف. وبنهاية العام تم تنفيذ كامل أعمال المشروع وبدأ مرحلة الإنتاج التجريبي، مدعوماً بعدد من الميزات التنافسية التي ستساهم في نجاحه، وتتمثل في وفرة المادة الخام، وتوفير العمالة المدربة، وتوفير خدمات المرافق العامة، وتميز الموقع الجغرافي للمشروع لقربه من الأسواق المستهدفة. ويعول على المشروع كثيراً في دعم وتعزيز القدرات الإنتاجية لقطاع البتروكيمياويات

في جمهورية مصر العربية وفي زيادة حصتها في أسواق التصدير من خلال تصدير معظم إنتاجه بعد سد العجز في السوق المحلي، مما سيساهم في تحسين الميزان التجاري للدولة. كما شهد العام زيادة رأسمال الشركة ليرتفع إلى 276 مليون دولار أمريكي، لمقابلة الزيادة التي طرأت على تكلفة تنفيذ المشروع. وقد ساهمت الشركة العربية للاستثمار في هذه الزيادة بنسبة حصتها في رأس المال. تجدر الإشارة إلى أن عدداً من الشركات المصرية المتخصصة والمؤسسات الاستثمارية الخليجية، تساهم إلى جانب الشركة العربية للاستثمار في رأسمال المشروع، من بينها مجموعة النساجون الشرقيون، والشركة المصرية للغاز، والشركة المصرية القابضة، ومجموعة أموال الخليج، وشركة ديسا القابضة المحدودة. وقد بلغ مجموع تكاليف المشروع الاستثمارية حوالي 790 مليون دولار أمريكي، تم تمويلها من رأس المال ومن تسهيلات مصرفية متوسطة الأجل. وخلال مسيرة تنفيذ المشروع، قامت الشركة العربية للاستثمار بدور بارز في استكمال هيكله الإداري ووضع لوائحه التنظيمية ترسيخاً لمفهوم نقل ثقافة العمل المؤسسي للمشاريع التي تساهم فيها الشركة. واستمراراً لدورها الداعم لمشاريع المحفظة، ساهمت الشركة مع شركائها في المشروع في تغطية الزيادات التي طرأت على إجمالي تكاليفه الاستثمارية في مختلف المراحل.

شركة أسمنت بربر / جمهورية السودان

يعتبر مصنع شركة أسمنت بربر، الذي تم تشييده في ولاية نهر النيل، من أكبر وأحدث مصانع الأسمنت في جمهورية السودان. ويساهم المشروع في تلبية احتياجات السوق المحلي المتزايدة من مادة



الأسمنت البورتلندي. وتبلغ طاقة المصنع الإنتاجية حوالي 1.6 مليون طن في العام. ويساهم في رأسمال هذا المشروع بجانب الشركة العربية للاستثمار عدد من المؤسسات المحلية والعربية، من بينها الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي، وشركة دانفوديو القابضة، وشركة الأسمنت الوطنية (دبي)، والشركة الوطنية القابضة (أبوظبي)، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص التابعة لمجموعة البنك

الإسلامي للتنمية. وقد لعبت الشركة العربية للاستثمار دوراً هاماً في بلورة فكرة المشروع وتأسيسه والإعداد لتنفيذه، ومتابعة تطور عملية التنفيذ.

وخلال العام تمت زيادة رأسمال الشركة إلى 90 مليون دولار أمريكي، لمقابلة الزيادة التي طرأت على تكلفة المشروع، حيث ساهمت الشركة العربية للاستثمار في هذه الزيادة. ومع نهاية العام تم الانتهاء من كامل أعمال المصنع الذي بلغت تكلفته الاستثمارية حوالي 250 مليون دولار أمريكي، تمت تغطيتها من رأس المال ومن حصيلة صكوك إسلامية أصدرتها شركة أسمنت بربر. وسيساهم المصنع الذي دخل مرحلة الإنتاج التجاري مع نهاية العام في تلبية احتياجات السوق المحلي بضخ أسمنت عالي الجودة في السوق السودانية.

الشركة العربية للإجارة المحدودة / جمهورية السودان

تبنت الشركة العربية للاستثمار فكرة إنشاء الشركة العربية للإجارة المحدودة في جمهورية السودان،



وأخذت على عاتقها تطوير فكرة المشروع، وإعداد دراسة جدواه، والترويج له، ومتابعة إجراءات تأسيسه، واستقطاب جهات مؤسساتية منتقاة للمساهمة في رأسماله. ويهدف المشروع للمساهمة في دعم وتمويل مشروعات التنمية والإعمار في جمهورية السودان، من خلال تقديم خدمات التمويل التأجيري للمعدات والأصول الرأسمالية وفقاً للضوابط

الشرعية التي تحكم نشاط المؤسسات المالية السودانية. ويبلغ رأسمال الشركة 30 مليون دولار أمريكي، يساهم فيه إلى جانب الشركة العربية للاستثمار، عدد من المؤسسات الاستثمارية المحلية والإقليمية والدولية، تتمثل في المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والمصرف الليبي الخارجي، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، وبنك الجزيرة السوداني الأردني، وشركة تأجير للتمويل في سلطنة عمان، وبنك الاستثمار المالي في السودان.

وقد تم خلال عام 2010 استكمال البنية الأساسية للشركة، بما في ذلك اعتماد الأنظمة واللوائح التي تحكم نشاط الشركة، واعتماد خطة العمل، واستقطاب الكفاءات البشرية القادرة على تنفيذ تلك الخطة. وقد باشرت الشركة نشاطها خلال الربع الأخير من العام، مستعينة باتفاقية للتعاون الفني والإداري مع شركة تأجير للتمويل في سلطنة عمان، والتي تساهم الشركة العربية للاستثمار في رأسمالها. ويتوقع أن تصبح الشركة العربية للإجارة المحدودة مؤسسة مالية نموذجية، وأن تلعب دوراً حيوياً في دعم نشاط القطاع الخاص في جمهورية السودان خدمة للاقتصاد السوداني.

شركة رياض السوالم / المملكة المغربية :

في إطار التعاون المشترك بين الشركة العربية للاستثمار والشركة السعودية المغربية للاستثمار الانمائي، تم تأسيس شركة رياض السوالم في عام 2005 كشركة مساهمة عقارية مغربية تهدف إلى المساهمة في



تنمية البنية العقارية في المملكة المغربية من خلال التطوير العقاري لتلبية الطلب المتزايد على الاراضي السكنية والتجارية. ولتحقيق أغراضها استكملت الشركة في نهاية عام 2010 تطوير حي نموذجي متكامل الخدمات في مدينة حد السوالم (إحدى ضواحي مدينة الدار البيضاء) على مساحة اجمالية تبلغ 50 هكتاراً، تشمل على مكونات سكنية وتجارية وصناعية، بالإضافة إلى الخدمات المرتبطة بها من مدراس ومرافق عامة، ومتطلبات البنى التحتية

من شبكات للكهرباء والمياه والهاتف. ويشكل هذا المشروع نموذجاً متميزاً في المنطقة، ويعتبر نواة ناجحة لتبني وتنفيذ مشاريع جديدة مماثلة في مناطق أخرى من المملكة المغربية. وتعكف شركة رياض السوالم حالياً على دراسة أفكار لمشاريع جديدة ذات بعد تنموي وتجاري يؤمل أن تساهم في تطوير القطاع العقاري في المملكة المغربية.

التوزيع الجغرافي والقطاعي لارتباطات الشركة في المشاريع والشركات الاستثمارية

كما في 2010 / 12 / 31



مشاريع إنتاجية



مشاريع خدمات



2/2 نشاط الشركة الاستثماري في مجال تقديم الخدمات المالية :

تم إنشاء فرع الشركة المصرفي في مملكة البحرين في فبراير عام 1984، كمصرف قطاع جملة بموجب ترخيص من مصرف البحرين المركزي. وتمارس الشركة من خلال فرعها نشاطاً مصرفياً استثمارياً فعالاً، حيث تقدم مجموعة من الخدمات المالية المتكاملة تهدف إلى استقطاب وتعبئة الموارد المالية وتوظيفها لدفع جهود التنمية الاقتصادية العربية. ويشكل هذا النشاط مصدراً مهماً للدخل يعزز من قدرة الشركة على الاستثمار في المزيد من المشاريع، تفعيلاً لدورها كمحفز للاستثمار داخل الوطن العربي. وتتوافر لدى الفرع كفاءات مؤهلة تتمتع بخبرات متميزة في مختلف مجالات العمل المصرفي، تدعمها تقنيات حديثة متطورة، مما يوفر للمتعاملين مع الفرع، من مؤسسات حكومية وشبه حكومية ومؤسسات القطاع الخاص، خدمات مالية متنوعة ذات مستوى عال. ويتمتع الفرع بشبكة علاقات واسعة مع عدد كبير من المصارف والمؤسسات المالية في كثير من الدول.

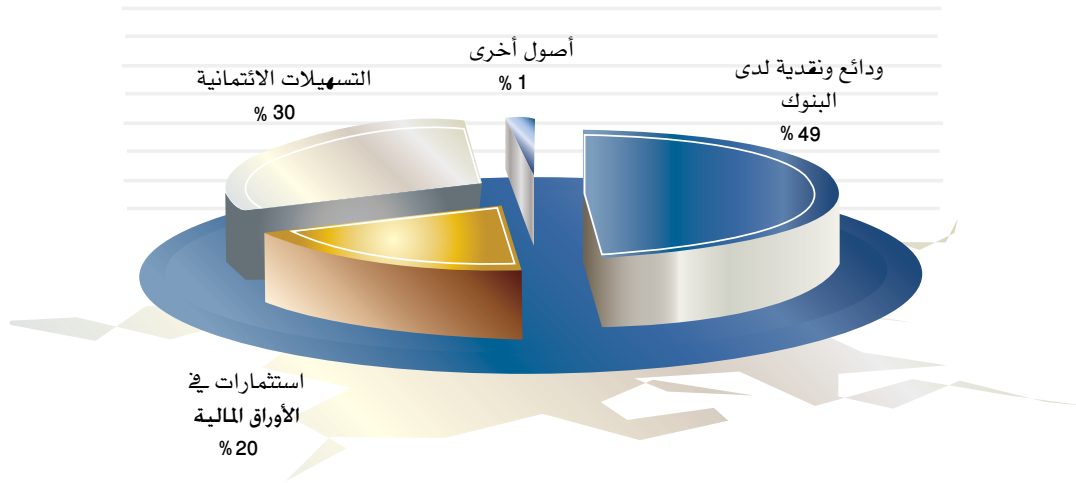
وخلال العام، واصل الفرع بذل جهوده في إدارة الأصول المصرفية والتعامل بموضوعية مع مرحلة التعافي الاقتصادي. وقد تركزت هذه الجهود في معظمها حول تعبئة الموارد، وإدارة السيولة، ومراجعة وإدارة مكونات محفظة الائتمان ومحفظة الأوراق المالية وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية وتوجيهات الهيئات الرقابية. كما لعب الفرع دوراً مهماً في تمويل عمليات التمويل التجاري في عدد من الدول العربية دعماً لنشاط مؤسسات القطاع الخاص. وقد أظهر النشاط المصرفي للشركة تحقيق نتائج جيدة في نهاية العام.

ونستعرض فيما يلي أهم تطورات النشاط المصرفي والنتائج التي تحققت خلال عام 2010 :

بلغ مجموع الأصول المصرفية عند نهاية عام 2010 حوالي 1,870 مليون دولار أمريكي، مقابل 2,221 مليون دولار حجم الأصول في نهاية عام 2009، ما يعني تراجعاً بنسبة 16%، نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية وما نجم عنها من تقلص في حجم الودائع المستقطبة، وتراجع في عمليات التمويل. ويبين الجدول التالي مكونات ونسب الأصول المصرفية المختلفة في نهاية عام 2010:

النسبة (%)	(مليون دولار أمريكي)	الأصول المصرفية
49%	921	ودائع ونقدية لدى البنوك
20%	380	استثمارات في الأوراق المالية
30%	551	التسهيلات الائتمانية
1%	18	أخرى
100%	1,870	المجموع

ويوضح الرسم البياني التالي الأصول المصرفية للفرع ونسبها في نهاية عام 2010:



وقد توزعت الأصول المصرفية على النشاطات المختلفة على النحو التالي:

أ - الخزينة والاستثمارات في الأوراق المالية:

واصلت إدارة الخزينة جهودها في تعبئة الموارد المالية وبناء محفظة استثمارية تحقق عائداً جيداً، مع المحافظة على تحقيق توازن بين مستوى الربحية ودرجة المخاطر، عقب الأزمة المالية العالمية وما أفضت إليه من شح في السيولة وانخفاض في أسعار الفائدة. وقد بلغ حجم الودائع المقبولة من العملاء والمؤسسات المالية والهيئات الحكومية حوالي 1,269 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2010، مقابل حوالي 1,687 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2009، أي بانخفاض تقدر نسبته بحوالي 25%، بينما بلغت ودائع الشركة والنقدية مع البنوك والمؤسسات المالية حوالي 921 مليون دولار أمريكي، مقابل حوالي 1,006 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2009، بانخفاض بلغت نسبته 9%. أما إجمالي محفظة الاستثمارات في الأوراق المالية فقد بلغ حوالي 380 مليون دولار أمريكي في نهاية العام، مقابل 419 مليون دولار أمريكي في نهاية العام السابق، بتراجع بلغت نسبته 9%. وقد حرص الفرع خلال العام على الاحتفاظ بقدر آمن من السيولة للتعامل مع أسوأ الظروف في ظل تقلب أوضاع الأسواق العالمية بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية وأثرها السالب على مصادر التمويل.

ب- التسهيلات الائتمانية:

تقدم الشركة خدماتها في مجال التسهيلات الائتمانية للمستثمرين من خلال إدارة الائتمان. وتتضمن مهام هذه الإدارة، منح القروض والتسهيلات الائتمانية بشقيها التقليدي والإسلامي لعملاء الشركة مباشرة، أو بالمشاركة مع المؤسسات المالية الأخرى، وذلك بالإضافة إلى تنفيذ عمليات التمويل التجاري بين الدول العربية، وبين الدول العربية وشركائها التجاريين من الدول الأخرى، وذلك عن طريق فتح وتعزيز وتمويل خطابات الاعتماد المستندية، وخصم الأوراق التجارية، وتمويل عمليات الإنتاج بهدف التصدير. وفي نهاية العام بلغ إجمالي رصيد المحفظة الائتمانية (بعد خصم المخصصات) حوالي 551 مليون دولار أمريكي، مقارنة بحوالي 783 مليون دولار أمريكي حجم محفظة الائتمان في نهاية عام 2009، أي بانخفاض بلغت نسبته 30%. ويعود السبب الأساسي لهذا الانخفاض إلى استراتيجية الشركة التي تمثلت في تقليص حجم الميزانية العمومية عن طريق خفض محفظة الائتمان، انتظاراً لعودة الاستقرار للأسواق واستئناف نشاطها الائتماني.

مسار النشاط المستقبلي للفرع :

في ظل استمرار تداعيات الأزمة المالية العالمية وعدم استقرار بعض الاقتصادات الإقليمية المعرضة للتأثر بالاضطرابات الإقليمية التي برزت في الآونة الأخيرة، فإن اهتمام الفرع سينصب حول الاطمئنان على توفر السيولة اللازمة لمواصلة أنشطة الفرع المختلفة، مع الاستمرار في إدارة المحافظ الحالية بطريقة متحفظة ودعمها بمزيد من العمليات المنتقاة جيداً. وسيحظى نشاط الخزينة والاستثمارات المالية باهتمام خاص وسيتم تركيزه على الاستثمار في أسواق المال بدول مجلس التعاون الخليجي، والاستفادة بصفة خاصة من عمليات المراجعة التي تتوافر من حين لآخر في عملات بعض الدول الخليجية.



وفي نفس الوقت، سيواصل الفرع أنشطته الائتمانية بعد تحليل الفرص المتاحة وتدقيقها جيداً، والتأكد من توفر ضمانات كافية للتسهيلات الممنوحة حفاظاً على حقوق المساهمين. وسيستمر الفرع في إدارة محفظة الائتمان الحالية والتأكد من تجنب مخصصات تتناسب ووضع القروض المتعثرة، بما يلبي متطلبات الجهات الرقابية والمعايير المحاسبية الدولية.

في مجال الالتزام بالنظم والقوانين سيتم مراقبة كل ما يستجد من أنظمة وقوانين من الجهات الرقابية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتحديث برامج إدارة الالتزام والتأكد من شموليتها وتغطيتها لمتطلبات الجهات الرقابية، والتأكد من أن الفرع غير معرض لأي من مخاطر الالتزام.

ثالثاً: الخدمات المساندة :

استكمالاً لخطط التطوير والتحديث التي تنتهجها الشركة، استمرت الشركة خلال عام 2010 في تنفيذ برامجها المعتمدة لدعم الخدمات المساندة في مجالي تنفيذ وتطوير نظم تقنية المعلومات، وتطوير الموارد البشرية، وذلك على النحو التالي:

1/3 تطوير نظم تقنية المعلومات :

واصلت الشركة خلال العام تنفيذ خطتها الطموحة في تطوير نظم تقنية المعلومات لديها، بإنجاز المرحلة الأولى من تطوير نظام Midas Plus الذي يشكل أحدث جيل في نظام تقنية المعلومات.



ويوفر هذا النظام مجموعة من المزايا، من أهمها إمكانية ربطه بعدد من البرامج المستخدمة في إدارة الموارد البشرية، وإدارة المشاريع، وإصدار الموازنات التقديرية، وحفظ واسترجاع التقارير والوثائق. ويساعد النظام في توفير معلومات عالية الدقة في الوقت المناسب تساهم في اتخاذ القرار السليم، إذ يدعم كافة الأعمال المصرفية وعلى رأسها إدارة الخزينة، وإدارة القروض، والبيانات المالية والتحليل المالي.

وفي ذات الاطار، شرعت الشركة خلال العام في تطبيق المرحلة الثانية من خطة التطوير التي تشمل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وتطبيق البرامج الخاصة بإدارة المخاطر، وإدارة العمل المصرفي الاسلامي

والالتزام بتوجيهات وإصدار بيانات بازل. وقد قطعت وحدة نظم المعلومات شوطاً بعيداً في عمليات الربط المباشر بين الأنظمة الرئيسية في فرع البحرين والأنظمة البديلة في المقر الرئيسي في مدينة الرياض، عن طريق تجهيز المواقع بالبنى التحتية والأجهزة المساعدة والشبكات الداخلية والخارجية واستئجار خطوط الاتصال اللازمة من شركات الاتصالات المختصة. ومن أجل تطبيق مختلف مراحل التطوير، اهتمت الشركة بتوفير التدريب اللازم للمختصين في وحدة نظم المعلومات بما يتيح لهم التعامل مع كافة البرامج والأجهزة المصاحبة.

2/3 تطوير الموارد البشرية :

في إطار الاهتمام بتطوير وتحديث أنظمة الموارد البشرية في الشركة، ومراجعة الأنظمة والسياسات المرتبطة بها، استكملت الشركة خلال العام تنفيذ المتطلبات التنظيمية والتقنية والتطبيقية التي أوصت بها الدراسة الخاصة بتطوير أنظمة الموارد البشرية في الشركة، التي أعدها أحد بيوت الخبرة العالمية بما يتلاءم مع سوق العمل في المنطقة. كما تم خلال العام مواصلة تطوير وتحديث سياسات واجراءات



عمل إدارة الموارد البشرية، وتطوير الهياكل التنظيمية التفصيلية لجميع الإدارات، ومراجعة آلية تقييم الأداء الوظيفي للعاملين في الشركة، وتعزيز الآليات التي من شأنها الاحتفاظ بالكوادر البشرية المؤهلة واستقطاب الكفاءات الجديدة. واهتمت الشركة خلال العام باستقطاب الكفاءات والخبرات البشرية المتخصصة في مختلف التخصصات، كما اهتمت بربط حوافز الموظفين بنتائج الأداء الفعلي، عبر تطوير وتحديث سياسة وآلية منح المكافآت والحوافز في الشركة.

وفي إطار حرصها على تطوير كفاءات وقدرات جهازها الوظيفي، واصلت الشركة خلال عام 2010 اهتمامها بدعم وتعزيز نشاط التدريب طبقاً للأهداف التي حددتها خطتها الاستراتيجية الخمسية. وقد تم خلال هذا العام تنظيم دورة تدريبية داخلية في كل من المركز الرئيسي في الرياض وفرع الشركة في البحرين حول تطبيقات واستخدامات نظام Midas Plus، كما تم تنظيم برنامج تدريبي آخر في المركز الرئيسي حول روح المبادرة وأثرها في تحقيق التميز للشركات. وشارك عدد من منسوبي الشركة في برامج تدريبية مختلفة حول حوكمة الشركات، والائتمان، وأسواق العملات، والأدوات المالية، ومكافحة غسل الأموال، والعمليات المصرفية الداخلية، والتمويل الإسلامي، وإدارة الأصول، والتمويل التجاري الدولي، وتحليل البيانات المالية، واقتصاديات الصيرفة الإسلامية، وتمويل الشركات، وبازل 2، وكتابة التقارير، والإدارة الفعالة، والسلوكيات المهنية.

وفي مجال التدريب الخارجي، شارك عدد من منسوبي الشركة في عدد من الفعاليات في مجالات تقييم المنشآت، وحوكمة الشركات، والأنظمة المالية التقنية، والتخطيط الاستراتيجي، وتقنية المعلومات، ومكافحة غسل الأموال، والمعايير المحاسبية الدولية، واستخدامات الحاسب الآلي.

رابعاً: العمل المؤسسي :

واصلت الشركة خلال العام جهودها لتعزيز العمل المؤسسي، انطلاقاً من الأهداف العامة التي حددها عقد تأسيسها ونظامها الأساسي، مسترشدةً بمبادئ حوكمة الشركات، وبقرارات مجلس الإدارة، وتوجيهات الجهات الرقابية، وذلك وفقاً لما يلي :

1/4 الإدارة الرشيدة:

أولت الشركة منذ تأسيسها اهتماماً خاصاً بتطبيق مبادئ الحوكمة إيماناً منها بدورها في بناء وتعزيز المصداقية، وتأكيد الشفافية، والمحافظة على قنوات واضحة وفعالة للإفصاح، لما لذلك من انعكاسات ايجابية على تعظيم قيمة الشركة وتحقيق عائد أكبر على حقوق المساهمين. وقد تجسد هذا الاهتمام في تحديد مسؤوليات كل من الجهاز الإشرافي والجهاز التنفيذي والفصل بينهما. وتقوم الشركة بممارسة العمل المؤسسي عبر المحاور التالية:

- تعزيز الدور الرقابي والإشرافي لمجلس الإدارة في رسم السياسات، واعتماد الآليات والضوابط الكفيلة بالتزام إدارة الشركة بتنفيذها، والاستعانة بلجان منبثقة عن المجلس لمساعدته على القيام بمسؤولياته.
- اختيار مراقبي حسابات خارجيين من مكاتب التدقيق العالمية المشهود لها بالخبرة والكفاءة والمصداقية لمراجعة قوائم الشركة المالية.
- تعزيز دور التدقيق الداخلي في الشركة للتأكد من سلامة أنظمة الضبط الداخلي.
- تشكيل عدد من اللجان الداخلية المتخصصة ذات الصلاحيات المتفاوتة، تسهيلاً لأعمال الشركة، وتنظيماً لمهام الإدارات المختلفة، وتطبيقاً للمزيد من أسس ومعايير الحوكمة.
- إعداد وتطوير ومراجعة اللوائح التي تنظم أعمال الشركة، لاستيعاب التطورات المستجدة، وإضافة المرونة اللازمة لأطرها القانونية والتنظيمية، وتمكينها من تحقيق أهدافها. وتتمثل هذه اللوائح في لائحة مجلس الإدارة، ولائحة المشاريع، ولائحة النشاط المصرفي، واللائحة المالية، ولائحة التدقيق، ولائحة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولائحة المشتريات، ولائحة شؤون الموظفين.
- الالتزام بالمقررات والقواعد الصادرة عن لجنة بازل، وتعليمات السلطات الرقابية المختصة، وتطبيق الإدارة المؤسسية السليمة.
- نقل ثقافة الشركة العربية للاستثمار وخبراتها في تطوير وتأطير العمل المؤسسي إلى مجالس إدارات وإدارات المشاريع التي تساهم فيها. ويشمل ذلك تأسيس الشركات الاستثمارية، والمشاركة في صياغة عقود التأسيس واللوائح المنظمة للعمل، وتعزيز أنظمة الضبط الداخلي، والفصل بين الأدوار التنفيذية والإشرافية، للمساعدة في وضع المشاريع على المسار الصحيح.

2/4 إدارة المخاطر

دأبت الشركة العربية للاستثمار منذ تأسيسها على انتهاج سياسة متحفظة تراعي تحقيق التوازن بين العوائد والمخاطر، وإعمال مبدأ الشفافية والإفصاح في كل حساباتها وتقاريرها، مستعينة في ذلك بحزمة من التدابير والإجراءات الاحترازية. وتتمثل تلك الاحترازمات في انتهاج الأسلوب الجماعي لإصدار القرارات الاستثمارية والائتمانية وفقاً لتراتبية هيكل الصلاحيات، مروراً بمنظومة اللوائح وإجراءات العمل التي توفر أساساً متيناً للرقابة الداخلية في الشركة.

وفي إطار هذا النهج المؤسسي تقوم الشركة حالياً بحساب كفاية رأس المال وفقاً لمتطلبات بازل، وتقديم تقارير دورية خاصة بذلك لكل من مؤسسة النقد العربي السعودي ومصرف البحرين المركزي. وتعمل الشركة على تطبيق متطلبات بازل، من خلال تطوير أسلوب موحد لإدارة مخاطر الائتمان، وتطوير أسلوب المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية، وكذلك أسلوب موحد لقياس مخاطر السوق، واعتماد خطة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال. ويشمل التقييم مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، ومخاطر السيولة وسعر الفائدة، ومخاطر تمرکز القروض.

وتستند إدارة المخاطر في الشركة إلى هيكل دفاعي يتكون من ثلاثة خطوط تساهم مجتمعة في إدارة المخاطر في الشركة بدرجات متفاوتة وفي مراحل مختلفة. وتتمثل هذه الخطوط في اللجان الداخلية، وإدارة المخاطر، ووحدة التدقيق الداخلي، وذلك تحت الإشراف المباشر لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه.

خامساً: التطلعات المستقبلية :

في إطار سعيها الدؤوب والمستمر لتحقيق أفضل النتائج، تعمل الشركة العربية للاستثمار على تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية المستقبلية، واضعة نصب عينها ضرورة مواكبة المستجدات الاقتصادية العالمية والإقليمية. وسيساعد تحقيق هذه الأهداف على ترقية أداء الشركة، ومنحها المرونة اللازمة لتتواءم وتتفاعل مع هذه المستجدات. ومن أهم الأهداف الاستراتيجية التي تتطلع الشركة إلى تحقيقها ما يلي :

- 1 - تعظيم العائد على حقوق المساهمين عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة للاستثمار ورفع كفاءة الأداء.
 - 2 - الاستمرار في تطوير نشاط الاستثمار في المشاريع والعمل المصرفي وتنويع مصادر الدخل مع الانفتاح على مجالات جديدة للاستثمار المباشر وغير المباشر.
 - 3 - الاستمرار في توسيع القاعدة الرأسمالية للشركة في ظل تنامي حجم المؤسسات المالية في المنطقة وتعاضل المتطلبات المالية للمشاريع الاستثمارية، وشدة المنافسة، وزيادة رقة الاستثمار في المشاريع والعمل المصرفي.
 - 4 - تطوير إدارة المخاطر وتعزيز النظرة الشمولية التي تواجه الشركة من خلال توسيع نطاق مهام الإدارات المختصة وتفعيل أفضل الممارسات في هذا الشأن.
 - 5 - الحصول على تصنيف ائتماني للشركة لتسهيل عملية تمويل نشاطاتها بأقل تكلفة ممكنة.
 - 6 - الاستمرار في نشر الثقافة المؤسسية في إدارات المشاريع والشركات التي تساهم فيها الشركة.
- وختاماً، يسر مجلس الإدارة، وهو يقدم هذا التقرير عن إنجازات الشركة لعام 2010، أن يتقدم بخالص الشكر والتقدير لجميع حكومات الدول المساهمة على دعمها المتواصل للشركة، ويخص بالشكر حكومة المملكة العربية السعودية - دولة المقر - على التسهيلات والرعاية المتميزة التي ظلت تقدمها للشركة عبر مؤسساتها المختلفة. ويعبر المجلس عن تقديره للدعم المستمر الذي تلقاه الشركة من قبل البنوك المركزية والمؤسسات المالية في الدول الأعضاء. كما يتقدم المجلس بالشكر لعملاء الشركة في القطاعين العام والخاص، مؤكداً في نفس الوقت اعتزازه وفخره بثقتهم بها. ويعرب المجلس عن شكره وتقديره للعاملين في الشركة على الجهود الجماعية والفردية التي بذلوها من مختلف مواقعهم ويقدر مساهمتهم في النتائج الجيدة التي حققتها الشركة خلال العام.

والله ولي التوفيق ،،،



القوائم المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010
وتقرير مراقبي الحسابات

تقرير مراجعي الحسابات إلى السادة المساهمين في الشركة العربية للاستثمار ش. م. ع. (شركة مساهمة عربية)

لقد راجعنا القوائم المالية المرفقة للشركة العربية للاستثمار "ش. م. ع." (الشركة)، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، وقوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً بأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

مسؤولية الإدارة حول القوائم المالية

تعتبر الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه الإدارة ضرورياً لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من أية أخطاء جوهرية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

مسؤولية مراجعي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية استناداً إلى أعمال المراجعة التي قمنا بها. تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة الدولية والتي تتطلب منا الإلتزام بمتطلبات أخلاقيات المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على قناعة معقولة بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

تشتمل أعمال المراجعة على القيام بإجراءات للحصول على الأدلة المؤيدة للمبالغ والإفصاحات التي تتضمنها القوائم المالية. تعتمد الإجراءات التي يتم إختيارها على تقدير مراجعي الحسابات وتشتمل على تقويم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواءاً كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. وعند تقويم هذه المخاطر، يقوم مراجع الحسابات بالأخذ بعين الإعتبار نظام الرقابة الداخلي الخاص بإعداد القوائم المالية للمنشأة وعرضها بصورة عادلة لغرض تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلي للمنشأة. كما تشتمل أعمال المراجعة على تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وتقويم العرض العام للقوائم المالية.

نعتقد بأن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن تكون أساساً لإبداء رأينا.

الرأي

في رأينا، أن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية.

عن إرنست ويونغ
فيهد محمد الطعيمي
محاسب قانوني
قيد سجل المحاسبين القانونيين رقم (٣٥٤)



الرياض : ١٩ جمادى الأولى ١٤٣٢هـ
(٢٣ أبريل ٢٠١١)

الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع.
قائمة المركز المالي
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

2009	2010	إيضاح	
			الموجودات
1,007,415	923,592	5	نقدية وودائع لدى البنوك
			إستثمارات:
429,388	387,873	6	أوراق مالية
336,749	314,669	7	مساهمات
783,119	551,365	8	قروض وسلف
13,707	14,232	10	ممتلكات ومعدات
5,637	5,544	10	استثمارات عقارية
15,620	22,672	9	موجودات أخرى
2,591,635	2,219,947		إجمالي الموجودات
			المطلوبات وحقوق المساهمين
			المطلوبات
1,686,577	1,269,487	11	ودائع
9,602	4,591	12	أدوات مالية مشتقة
26,248	26,301	13	مطلوبات أخرى
1,722,427	1,300,379		إجمالي المطلوبات
			حقوق المساهمين
600,000	700,000	14	رأس المال
75,682	80,972	15	احتياطي نظامي
118,727	30,778		أرباح مبقاة
-	35,000	16	أرباح مقترح توزيعها
74,799	72,818	17	احتياطي القيمة العادلة
869,208	919,568		إجمالي حقوق المساهمين
2,591,635	2,219,947		إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع.
قائمة الدخل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

2009	2010	إيضاح	
			الإيرادات
71,689	51,418		دخل فوائد
(36,756)	(12,379)		مصاريف فوائد
34,933	39,039		صافي دخل الفوائد
62	13,744		ربح بيع مساهمات
14,028	12,207		توزيعات أرباح
13,864	4,943		صافي أرباح الأدوات المالية المشتقة
6,636	6,484	18	صافي الأتعاب والعمولات
4,754	3,769	19	صافي أرباح السندات الاستثمارية
2,316	(530)		صافي (خسائر) أرباح تحويل العملات الأجنبية
3,571	3,983		دخل إيجار
1,932	2,516		إيرادات أخرى
82,096	86,155		إجمالي الإيرادات
			المصاريف
(21,488)	(20,827)	20	عمومية وإدارية
(6,588)	(12,429)	21	مخصصات
(28,076)	(33,256)		إجمالي المصاريف التشغيلية
54,020	52,899		ربح السنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع.
قائمة الدخل الشامل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

<u>2009</u>	<u>2010</u>	إيضاح
54,020	52,899	ربح السنة
		الإيرادات الشاملة الأخرى:
<u>64,290</u>	<u>(1,981)</u>	17 صافي التغيرات في القيمة العادلة خلال السنة
<u>118,310</u>	<u>50,918</u>	إجمالي الدخل الشامل

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع.
قائمة التغيرات في حقوق المساهمين
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

إيضاح	رأس المال	احتياطي نظامي	أرباح مبقاة	أرباح مقترح توزيعها	احتياطي القيمة العادلة	الإجمالي
الرصيد في 31 ديسمبر 2008	600,000	70,280	70,424	-	10,509	751,213
إجمالي الدخل الشامل	-	-	54,020	-	64,290	118,310
محول إلى الاحتياطي النظامي	-	5,402	(5,402)	-	-	15
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة	-	-	(315)	-	-	(315)
الرصيد في 31 ديسمبر 2009	<u>600,000</u>	<u>75,682</u>	<u>118,727</u>	=	<u>74,799</u>	<u>869,208</u>
إصدار أسهم مجانية	100,000	-	(100,000)	-	-	14
إجمالي الدخل الشامل	-	-	52,899	-	(1,981)	50,918
محول إلى الاحتياطي النظامي	-	5,290	(5,290)	-	-	15
أرباح مقترح توزيعها	-	-	(35,000)	35,000	-	16
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة	-	-	(558)	-	-	(558)
الرصيد في 31 ديسمبر 2010	<u>700,000</u>	<u>80,972</u>	<u>30,778</u>	<u>35,000</u>	<u>72,818</u>	<u>919,568</u>

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع.
قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 (بآلاف الدولارات الأمريكية)

2009	2010	ايضاح
التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية		
54,020	52,899	ربح السنة
التعديلات لتسوية صافي الدخل إلى صافي النقدية الناتجة من (المستخدمة في) النشاطات التشغيلية:		
(62)	(13,744)	ربح بيع مساهمات
2,499	3,098	21 الانخفاض في قيمة الأوراق المالية المتاحة للبيع
669	818	10 استهلاك
-	(8)	10 ربح بيع ممتلكات ومعدات
4,089	9,331	21 مخصصات
61,215	52,394	
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:		
777,268	-	5 ودائع لدى البنوك تستحق بعد تسعين يوماً من تاريخ الإقتناء
(9,589)	9,535	موجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل
470,457	224,923	قروض وسلف، صافي
43,844	(7,052)	موجودات أخرى
(1,138,280)	(417,090)	ودائع
(33,391)	(4,958)	مطلوبات أخرى
171,524	(142,248)	صافي النقدية (المستخدمة في) الناتجة من النشاطات التشغيلية
النشاطات الاستثمارية		
42,846	38,417	صافي المتحصلات من بيع وشراء السندات الاستثمارية
(19,904)	(7,790)	شراء استثمارات أسهم
622	29,598	متحصلات من بيع مساهمات
(1,538)	(1,258)	10 إضافات الممتلكات والمعدات والاستثمارات العقارية
-	16	متحصلات من بيع ممتلكات ومعدات
22,026	58,983	صافي النقدية الناتجة من النشاطات الاستثمارية
النشاطات التمويلية		
(315)	(558)	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة
(315)	(558)	صافي النقدية المستخدمة في النشاطات التمويلية
193,235	(83,823)	صافي (النقص) الزيادة في النقدية وشبه النقدية
814,180	1,007,415	5 النقدية وشبه النقدية في بداية السنة
1,007,415	923,592	5 النقدية وشبه النقدية في نهاية السنة
المعاملات غير النقدية:		
64,290	(1,981)	17 صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع. إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية فيه 31 ديسمبر 2010

1 – النشاطات

الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع. (الشركة) شركة مساهمة عربية تأسست خلال شهر يوليو 1974 ومملوكة لحكومات 17 دولة عربية. إن الغرض الرئيسي للشركة هو تشجيع الاستثمار والتنمية في الوطن العربي من خلال المساهمة في المشاريع الاستثمارية على أسس اقتصادية وتجارية سليمة، وتتمتع الشركة بكافة الضمانات والامتيازات الممنوحة للاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية التي تكفلها القوانين السارية في الدول الأعضاء، وعلى وجه الخصوص الحرية الكاملة لحركة الأموال وعدم خضوعها للتأميم والمصادرة وغير ذلك من المخاطر غير التجارية.

إن العنوان الرئيسي للشركة هو كما يلي:

ص.ب: 4009

الرياض 11491

المملكة العربية السعودية

تمتلك الشركة فرعاً في مملكة البحرين يعمل كمصرف قطاع جملة (الفرع) بموجب ترخيص من مصرف البحرين المركزي.

تعفى المملكة العربية السعودية (دولة المقر) أرباح الشركة الإجمالية وتوزيعات أرباحها واحتياطياتها من جميع الضرائب والرسوم والإتاوات طوال فترة الشركة. كذلك فإن فرع البحرين معفي أيضاً من جميع الضرائب والرسوم حسب القوانين السارية في مملكة البحرين.

2 – ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي بياناً بالسياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية:

لم ينتج عن إتباع المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة التالية أي أثر على السياسات المحاسبية أو المركز المالي للشركة وأداؤها.

- المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم 2 – المدفوعات المحسوبة على أساس الأسهم: المعاملات المدفوعة على أساس الأسهم المسددة نقداً على شكل أسهم للمجموعة، والذي سري مفعوله في 1 يناير 2010.
- المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم 3 – توحيد الأعمال (المعدل) ومعيار المحاسبة الدولي رقم 27 – القوائم المالية الموحدة والمستقلة (المعدل) والذي سري مفعوله في 1 يوليو 2010، ويشمل التعديلات الناتجة عن ذلك على المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية رقم 2 و 5 و 7 ومعايير المحاسبة الدولية رقم 7 و 21 و 28 و 31 و 39.

- معيار المحاسبة الدولي رقم 39 - الأدوات المالية: الإثبات والقياس - بنود التغطية المؤهلة والذي سري مفعوله في 1 يوليو 2009.
- التفسير الصادر عن لجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية رقم 17 - توزيع الموجودات غير النقدية على المالكين، والذي سري مفعوله في 1 يوليو 2009.
- المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم 5 - الموجودات غير المتداولة المعدة للبيع والعمليات المتوقفة، والذي سري مفعوله في 1 يناير 2010.
- معيار المحاسبة الدولي رقم 17 - الإيجارات - يسري مفعول التعديل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2010.

1-2 أسس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية للشركة وفقاً للمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

العرف المحاسبي

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية المتاحة للبيع والموجودات والمطلوبات المالية المدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل وعقود المشتقات حيث يتم قياسها بالقيمة العادلة. إن إعداد القوائم المالية، وفقاً للمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية، يتطلب استخدام بعض التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة، كما يتطلب ذلك من الإدارة ممارسة الأحكام عند تطبيق السياسات المحاسبية للشركة. تم الإفصاح عن النواحي الهامة التي تستخدم فيها الإدارة التقديرات والافتراضات في الإيضاح رقم (4).

يتم عرض القوائم المالية بالدولار الأمريكي وهو العملة الوظيفية وعملة العرض للشركة. تم إظهار القوائم المالية بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يرد خلاف ذلك.

2-2 المعايير والتفسيرات الصادرة وغير السارية المفعول بعد

فيما يلي المعايير والتفسيرات الصادرة والتي يسري مفعولها على الفترات المستقبلية:

معييار المحاسبة الدولي رقم 32 (المعدل): عرض - تصنيف إصدارات حقوق الأولوية.

يسري التعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم (32) على الفترات التي تبدأ في أو بعد 1 فبراير 2010، ويعدل تعريف المطلوبات المالية وذلك من أجل تصنيف إصدارات حقوق الأولوية (وبعض الخيارات أو الصكوك) كأدوات حقوق ملكية وذلك في حالات التي تمنح فيها هذه الحقوق بشكل نسبي للمالكين الحاليين لنفس الفئة من أدوات حقوق الملكية غير المشتقة للمنشأة، أو للحصول على عدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة بمبلغ ثابت وبأي عملة. لا يتوقع بأن يكون لهذا التعديل أي أثر جوهري على الشركة بعد التطبيق الأولي له.

معييار المحاسبة الدولي رقم 24 - الإفصاحات المتعلقة بالجهات ذات العلاقة

يسري التعديل على الفترات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2011. يوضح التعديل تعريف الجهة ذات العلاقة وذلك لتبسيط تحديد هذه العلاقات والتقليل من عدم التماثل والاختلافات عند تطبيقها. يستحدث المعيار المعدل إعفاءً جزئياً من متطلبات الإفصاح المتعلقة بالمنشآت الحكومية. لا تتوقع الشركة بأن يكون لهذا التعديل أي أثر على مركزها أو أدائها المالي. يسمح بالتطبيق المبكر للإعفاء الجزئي المتعلق بالمنشآت الحكومية من هذا المعيار.

معييار المحاسبة الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (9) - تصنيف وقياس الأدوات المالية

صدر هذا المعيار في شهر نوفمبر 2009 وحل محل أجزاء من معيار المحاسبة الدولي رقم (39) المتعلقة بتصنيف وقياس الموجودات المالية. يسري مفعول هذا المعيار على الفترات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013 تقوم الشركة حالياً بدراسة مضمون هذا التعديل وأثره عليها وتاريخ تطبيقه.

3-2 تحويل العملات الأجنبية

أ - العملة الوظيفية وعملة عرض القوائم المالية

يتم قياس البنود الواردة في القوائم المالية للشركة باستخدام العملة الرئيسية للدولة التي تعمل فيها الشركة (العملة الوظيفية).

ب- العمليات والأرصدة بالعملات الأجنبية

تحوّل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية للشركة باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ تلك المعاملات. يتم قيد الأرباح والخسائر الناتجة عن سداد المعاملات وعن تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في نهاية السنة في قائمة الدخل.

تقيد الفروقات الناتجة عن تحويلات البنود غير النقدية مثل السندات المقتناة لأغراض المتاجرة كجزء من أرباح أو خسائر القيمة العادلة في قائمة الدخل، بينما تقيد الفروقات الناتجة عن تحويل البنود غير النقدية من الاستثمارات في أسهم الشركات والمصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع في احتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق المساهمين.

ج - اتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم الإبقاء على الأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء في القوائم المالية، ويدرج إلزام الطرف المقابل في الودائع البنكية. يتم اعتبار الفرق بين سعر البيع وإعادة الشراء كعمولة، وتستحق على مدى فترة الاتفاقية باستخدام طريقة الفائدة الفعلي.

4-2 الموجودات المالية

تصنف الشركة موجوداتها المالية ضمن الفئات التالية: موجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل، وقروض وذمم مدينة، واستثمارات مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق، وموجودات مالية متاحة للبيع. تحدد الإدارة تصنيف إستثماراتها عند الإثبات الأولى لها.

يتم إثبات كافة عمليات شراء وبيع الموجودات المالية المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل، والاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق والموجودات المالية المتاحة للبيع بتاريخ التداول، أي التاريخ الذي تلتزم فيه الشركة بشراء أو بيع الموجودات.

أ - الموجودات المالية المدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل

تنقسم هذه الفئة إلى فئتين فرعيتين هما: الموجودات المالية المقتناة لغرض المتاجرة والموجودات المالية عند الإثبات الأولي لها كأدوات مالية مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل.

الموجودات المالية المقتناة لأغراض المتاجرة

تصنّف الأدوات المالية كأدوات مقتناة لأغراض المتاجرة عندما يتم اقتناؤها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء خلال فترة قصيرة أو عندما تكون جزءاً من مجموعة من الأدوات المالية المدارة كمحفظة واحدة بغرض تحقيق الربح للمنشأة خلال فترة قصيرة. يتم كذلك تصنيف الأدوات المشتقة كأدوات مقتناة لأغراض المتاجرة ما لم يتم تخصيصها كأدوات مقتناة من أجل عمليات تغطية المخاطر.

يتم في الأصل إثبات الأدوات المالية ضمن هذه الفئة بالقيمة العادلة، حيث يتم تحميل تكاليف الشراء المتعلقة بها على قائمة الدخل مباشرة. يتم تحميل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة على قائمة الدخل مباشرة. يتم تسجيل إيرادات ومصاريف الفوائد وتوزيعات الأرباح ومصاريف الموجودات المالية المقتناة لغرض المتاجرة في قائمة الدخل.

الأدوات المالية المدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل:

تصنف الموجودات والمطلوبات المالية ضمن هذه الفئة وذلك عند الإثبات الأولي لها. تقوم الإدارة بتخصيص الأداة المالية بالقيمة العادلة المدرجة في قائمة الدخل عند الإثبات الأولي لها وذلك في حالة الوفاء بالمعايير المذكورة أدناه وبأن التخصيص يتم على أساس كل أداة على حده:

يؤدي التخصيص إلى حذف أو التخفيض، بصورة جوهرية، من المعالجة غير المتسقة التي يمكن أن تنشأ عن قياس الموجودات أو المطلوبات أو إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عنها وفق أسس مختلفة.

تعتبر الموجودات والمطلوبات جزءاً من مجموعة من الموجودات المالية أو المطلوبات المالية، أو كلاهما معاً والتي يتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة طبقاً لإدارة المخاطر أو إستراتيجية الاستثمار الموثقة لدى الشركة.

تشتمل الأدوات المالية على مشتقات مدرجة ضمن أدوات مالية أو أكثر والتي تعدل بصورة جوهرية من التدفقات النقدية التي ستكون مطلوبه بموجب العقد.

تقيد الموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل في قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة. تقيد التغيرات في القيمة العادلة تحت بند: «صافي أرباح أو خسائر الموجودات المالية والمطلوبات المالية المخصصة بقيمتها العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر».

ب - القروض والذمم المدينة

القروض والذمم المدينة هي عبارة عن موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو يمكن تحديدها

ولا يتم تداولها في سوق نشط، باستثناء (أ) تلك المصنفة كـ «موجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل» و(ب) تلك المصنفة كأدوات متاحة للبيع، أو (ج) بتلك التي لا يمكن بموجبها للمالك استرداد كامل استثماره الأولي لأسباب عدا تدهور المستوى الائتماني.

يتم في الأصل إثبات القروض والذمم المدينة بالقيمة العادلة والتي تمثل المبلغ النقدي لمنح أو شراء أصل مالي بما في ذلك تكاليف الشراء، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

ج - الموجودات المالية المكتناة حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الموجودات المالية المكتناة حتى تاريخ الاستحقاق موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو ممكن تحديدها وذات تواريخ استحقاق محددة، ولدى إدارة الشركة النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق، وفي حال قرّرت الشركة بيع جزء غير جوهري من هذه الموجودات، فإنه سيتم إعادة تصنيف كافة الموجودات ضمن هذا البند إلى موجودات مالية متاحة للبيع.

يتم في الأصل، إثبات هذه الموجودات المالية بالقيمة العادلة بما في ذلك تكاليف المعاملات العرفية، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

د - الموجودات المالية المتاحة للبيع

تمثل الموجودات المالية المتاحة للبيع الاستثمارات التي تنوي الشركة الاحتفاظ بها لفترات غير محددة، والتي يمكن بيعها حسب الحاجة للوفاء بمتطلبات السيولة أو لمواجهة التغيرات في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار السوق أو تلك الموجودات غير المصنفة كقرض أو ذمم مدينة أو استثمار مكتناه حتى تاريخ الاستحقاق أو موجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل.

بالنسبة للموجودات المالية غير المتداولة في سوق نشط، بما في ذلك الاستثمارات في مساهمات خاصة تزيد حصة الشركة فيها عن 20% من حقوق الملكية في الشركة المستثمر فيها ولا تمارس الشركة تأثير جوهري على عملياتها أو على قراراتها المالية، فإنه يتم تقدير القيمة العادلة لها من خلال مقارنتها مع القيمة السوقية لاستثمارات مشابهة أو عن طريق خصم التدفقات النقدية المتوقعة أو من خلال تحديد قيمة صافي الموجودات المالية.

يتم، في الأصل، إثبات الموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة والتي تمثل أي نقد بما في ذلك تكاليف المعاملات، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة حيث يتم قيد الأرباح والخسائر الناتجة ضمن قائمة الدخل الشامل، ما عدا أي خسارة ناتجة عن انخفاض في قيمة الأصل وأي أرباح وخسائر ناتجة عن فروقات العملة الأجنبية حتى يتم إلغاء إثبات هذا الأصل المالي. بالنسبة للموجودات المالية المتاحة للبيع، فإنه في حالة إثبات الخسارة الناتجة عن انخفاض في القيمة العادلة، يتم إثبات صافي الربح أو الخسارة المتراكمة المثبتة سابقاً في قائمة الدخل الشامل - في قائمة الدخل. إلا أن أية فوائد محسوبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلي وأي أرباح أو خسائر ناتجة عن فروقات العملات الأجنبية والمتعلقة بالموجودات النقدية المتاحة للبيع يتم قيدها مباشرة في قائمة الدخل.

هـ - تحديد القيمة العادلة

تحدّد القيمة العادلة للاستثمارات المتداولة في سوق نشط باستخدام أسعار العرض الحالية، وفي حال عدم توفر سوق نشط، تقوم الشركة بالنسبة للاستثمارات في صناديق الاستثمار باستخدام آخر تقييم لصافي الموجودات تم الحصول عليه من مدير الصندوق وباستخدام أساليب تقييم أخرى تتضمن معاملات بنفس شروط التعامل مع

الأطراف الأخرى، وتحليل التدفقات النقدية المخصومة، وطريق تسعير الخيارات، وطرق تقييم أخرى يتم استخدامها من قبل المتعاملين في السوق.

5-2 المطلوبات المالية

تحتفظ الشركة بالمطلوبات المالية المدرجة قيمتها في قائمة الدخل (بما في ذلك المطلوبات المالية المقتناة لغرض المتاجرة وتلك المصنّفة بالقيمة العادلة)، بالتكلفة المطفأة. يتم التوقف عن إثبات المطلوبات المالية عند استفادها.

أ- المطلوبات المالية المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل

تنقسم هذه الفئة إلى فئتين فرعيتين هما: المطلوبات المالية المقتناة لغرض المتاجرة والمطلوبات المالية الأخرى المصنّفة عند الإثبات الأولي كأدوات مالية مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل.

تصنّف المطلوبات المالية كأدوات مقتناة لأغراض المتاجرة عندما يتم اقتناؤها أو حدوثها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء خلال مدة قصيرة الأجل أو عندما تكون جزءاً من مجموعة من الأدوات المالية كمحفظة واحدة بغرض تحقيق الربح للمنشأة خلال فترة قصيرة الأجل.

يتم كذلك تصنيف الأدوات المشتقة كأدوات مقتناة لأغراض المتاجرة ما لم يتم تصنيفها كأدوات تغطية فعّالة. تقيّد الأرباح والخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية المقتناة لغرض المتاجرة في قائمة الدخل.

ب- المطلوبات الأخرى مقيّمة بالتكلفة المطفأة

تصنّف ضمن هذا البند المطلوبات المالية غير المصنّفة كأدوات مالية مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل، وتقيّد بالتكلفة المطفأة. تشمل المطلوبات المالية المقيّمة بالتكلفة المطفأة على ودائع من البنوك أو العملاء.

6-2 مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويُدرج الصافي في قائمة المركز المالي عند وجود حق نظامي ملزم وعندما يكون لدى الشركة نية لتسوية الموجودات مع المطلوبات على أساس الصافي أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات في آن واحد.

7-2 التوقف عن إثبات الموجودات والمطلوبات المالية

أ - الموجودات المالية

يتم التوقف عن إثبات الموجودات المالية (أو أي جزء منها أو مجموعة من الموجودات المالية المتشابهة) عند: انتهاء الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية.

تنازل الشركة عن حصتها باستلام التدفقات النقدية من الأصل أو التعهد بسداد التدفقات النقدية المستلمة بالكامل وبدون أي تأخير إلى طرف آخر بموجب اتفاقية نقل حقوق وعند:

- قيام الشركة بنقل كافة المنافع والمخاطر المصاحبة للملكية الأصل.
- لم تقم الشركة بنقل أو الإبقاء على كافة المخاطر المصاحبة للملكية الأصل ولكنها قامت بتحويل السيطرة على الأصل.

وفي الحالات التي تقوم فيها الشركة بنقل حقوقها لاستلام التدفقات النقدية في الأصل أو إبرام اتفاقية، ولم تقم بنقل أو الإبقاء على كافة المخاطر والمنافع المصاحبة للملكية الأصل، أو تحويل السيطرة على الأصل، يتم إثبات الأصل بقدر مشاركة الشركة المستمر في ذلك الأصل. وفي مثل هذه الحالة تقوم الشركة بإثبات الأصل كمطلوبات مصاحبة له، يتم قياس الأصل المحول والالتزامات المصاحبة له بالشكل الذي يعكس الحقوق والالتزامات التي أقيمت عليها الشركة.

يتم قياس المشاركة المستمرة التي تكون على شكل ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصلية والحد الأقصى بالمبلغ المطلوب من الشركة دفعه، أيهما أقل.

ب - المطلوبات المالية

يتم التوقف عن إثبات المطلوبات المالية عند تنفيذ الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء مدته. وفي حالة استبدال المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس الجهة المقرضة وبشروط مختلفة تماماً، أو بتعديل شروط المطلوبات الحالية، فإنه يتم اعتبار هذا التبديل أو التعديل كمتوقف عن إثبات المطلوبات الأصلية وإثبات المطلوبات الجديدة. يدرج الفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية الأصلية والمبلغ المدفوع في الأرباح أو الخسائر.

8-2 الأدوات المالية المشتقة

يتم، في الأصل، إثبات الأدوات المالية المشتقة بالقيمة العادلة لها بتاريخ التعاقد ويتم لاحقاً إعادة قياسها بقيمتها العادلة. إن جميع الأدوات المالية المشتقة المقتناة من قبل الشركة هي عبارة عن عقود يتم التفاوض بشأنها بشكل خاص وتدرج ضمن الموجودات عندما تكون القيمة العادلة لها إيجابية وضمن المطلوبات عندما تكون القيمة العادلة لها سلبية. تحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى الأسعار المتداولة بالسوق أو من خلال استخدام طرق التسعير مثل بلومبيرغ.

تعتبر المشتقات المدرجة ضمن الأدوات المالية الأخرى مشتقات منفصلة، وتسجل بالقيمة العادلة إذا كانت خصائصها الاقتصادية ومخاطرها لا تتعلق بصورة وثيقة بتلك المذكورة في العقد الرئيسي، وأن العقد الرئيسي لا يعتبر بحد ذاته عقد مشتقات مقتناه لأغراض المتاجرة، وتدرج التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل.

9-2 دخل ومصاريف الفوائد

يتم إثبات دخل ومصاريف الفوائد المتعلقة بكافة الأدوات المالية المرتبطة بفوائد، عدا تلك المصنفة كـ «استثمارات مقتناة لغرض المتاجرة» أو «استثمارات مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل» ضمن «دخل الفوائد» أو «مصاريف الفوائد» في قائمة الدخل باستخدام طريقة العائد الفعلي.

بموجب طريقة العائد الفعلي، يتم احتساب التكلفة المطفأة للموجودات أو المطلوبات المالية وتوزيع إيرادات الفوائد أو مصروف الفوائد على المدة الزمنية الخاصة بها، ويمثل العائد الفعلي سعر الفائدة الفعلي المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية المدفوعة أو المستلمة على مدى الفترة الزمنية للأداة المالية (أو فترة أقصر، حسبما هو ملائم) لصافي القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية. وعند احتساب سعر الفائدة الفعلي، تقوم الشركة بتقدير التدفقات النقدية بعد الأخذ بعين الاعتبار الشروط الواردة في العقد الخاص بالأداة المالية (على سبيل المثال الدفعات المقدمة، الخ)، إلا أنها لا تأخذ بعين الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية.

يشتمل احتساب معدل العمولة الفعلي على كافة الأتعاب والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ في معدل العمولة الفعلي ومن تكاليف المعاملات والعلاوات والخصومات.

عند تخفيض القيمة الدفترية لأصل مالي أو مجموعة من الموجودات بسبب خسارة الانخفاض في القيمة العادلة فإن دخل الفوائد يتم قيده باستخدام سعر الفائدة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية والذي تم استخدامه عند قياس خسائر الانخفاض في القيمة.

10-2 دخل العمولات والأتعاب

يتم إثبات إيرادات العمولات والأتعاب على أساس مبدأ الاستحقاق عند تقديم الخدمة، أما أتعاب الارتباطات لمنح قروض سيتم سحبها لاحقاً فيتم تأجيلها (مع التكلفة المباشرة المتعلقة بها)، ويتم إثباتها كتعديل للعائد الفعلي على تلك القروض. يتم إثبات أتعاب القروض المشتركة عند استكمال القرض ولا تحتفظ الشركة بأية جزء من القرض لها أو تحتفظ بجزء من القرض بنفس الفوائد الفعلية كالمشاركين الآخرين.

11-2 توزيعات الأرباح

يتم قيد توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند الإقرار بأحقية الشركة لاستلامها. تدرج توزيعات الأرباح ضمن الإيرادات الأخرى.

12-2 الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

أ - الموجودات المقيدة بالتكلفة المطفأة

تقوم الشركة بتاريخ إعداد القوائم المالية بالتأكد من وجود دليل موضوعي على انخفاض في الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية، يكون هناك انخفاض في الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية وتتحقق خسائر الانخفاض فقط في حالة وجود أدلة موضوعية للانخفاض كنتيجة حدث واحد أو أكثر، يتم بعد الإثبات الأولي للأصل («حدث خسارة»)، وإن هذا الحدث (أو الأحداث) لها تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية التي يمكن تقديرها بشكل موثوق.

يتم تحديد الفترة المقدرة بين الخسارة الفعلية وما يماثلها من قبل الإدارة المحلية لكل محفظة محددة. وبشكل عام، إن الفترات المستخدمة تتراوح بين ثلاثة أشهر وأثنى عشر شهراً، وفي حالات استثنائية يسمح لفترة أطول من ذلك.

تقوم الشركة بالتأكد من وجود أدلة موضوعية للانخفاض بشكل فردي للموجودات المالية والتي تعتبر هامة بمفردها، وبشكل فردي أو جماعي للموجودات المالية التي تعتبر غير هامة بمفردها. وفي حالة عدم وجود دليل موضوعي على وقوع انخفاض الموجودات المالية المقيمة بشكل فردي، سواءً هامة أو غير هامة، تقوم الشركة بضم الأصل في مجموعة موجودات مالية ذات خصائص مخاطر ائتمان مماثلة له، ثم تقوم بتقدير قيمة الانخفاض بشكل جماعي لهذه المجموعة.

لا يتم إدراج الموجودات التي يتم تقييم انخفاضها بشكل فردي والتي يقيد خسائر الانخفاض أو يتم الاستمرار في تقييمها للتأكد من وجود انخفاض جماعي في قيمتها.

يتم قياس مبلغ الخسارة باحتساب الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تكبدها بعد) مخضومة على أساس معدل الفائدة الفعلي الأصلي للموجودات المالية. يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات من خلال استخدام حساب مخصص، ويتم قيد مبلغ الخسارة في قائمة الدخل.

إذا كان القرض أو الاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق يحمل معدل فائدة متغيرة، فإن معدل الخصم المستخدم في قياس خسارة الإنخفاض في القيمة سيكون معدل الفائدة الفعلي الحالي المحدد بالعقد. وكإجراء عملي مناسب، يمكن للشركة قياس الانخفاض على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام سعر السوق السائد.

يعكس احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لموجودات مالية مضمونة التدفقات النقدية التي قد تنتج عن مصادر الضمان، مخصوماً منها تكلفة الحصول على الضمان وبيع الضمان سواءً كانت مصادر الضمان محملة أم لا.

لأغراض تقييم الانخفاض في قيمة الموجودات بشكل جماعي، يتم تجميع الموجودات المالية على أساس مخاطر الائتمان ذات الخصائص المماثلة (مثل نوعية الموجودات والصناعة).

يتم تقييم التدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة موجودات مالية تم تقييم انخفاضها بشكل جماعي على أساس التدفقات النقدية التعاقدية لموجودات الشركة، وخبرة الشركة حول الخسارة التاريخية للموجودات المرتبطة بمخاطر إئتمانية ذات خصائص مشابهة في الشركة. تحدث خبرة الخسارة التاريخية على أساس المعلومات التي يمكن ملاحظتها لتعكس آثار الظروف الحالية التي لم تؤثر على الفترة التي حدثت بها خبرة الخسارة التاريخية؛ ولإزالة آثار الشروط في الفترة التاريخية التي لا توجد حالياً.

يتم شطب القرض عند عدم إمكانية تحصيله مقابل مخصص انخفاض القرض المتعلق به، ويتم شطب هذه القروض بعد استنفاد جميع الوسائل الممكنة لتحصيلها مع إمكانية تحديد مقدار الخسارة.

ب- الموجودات المصنفة كمتاحة للبيع

تقوم الشركة بتاريخ إعداد القوائم المالية بإجراء تقييم للتأكد من وجود دليل موضوعي على وجود انخفاض في قيمة أصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية. وفي حالة الاستثمارات المصنفة كموجودات متاحة للبيع، فإن الانخفاض الجوهرية أو المستمر في القيمة العادلة للأصل والذي يقل عن تكلفته يتم أخذه بعين الاعتبار في تحديد فيما إذا كان هناك انخفاض في الأصل. وفي حالة وجود أي دليل مماثل للموجودات المالية المتاحة للبيع، تدرج الخسائر التراكمية التي تم قياسها بالفرق بين تكلفة الشراء والقيمة العادلة الحالية، ناقصاً أي خسارة انخفاض في الموجودات المالية المثبتة سابقاً في قائمة الدخل. ولا يتم عكس خسارة الانخفاض للأدوات المالية المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل من خلال قائمة الدخل. وإذا ما زادت القيمة العادلة للأدوات المالية المصنفة كمتاحة للبيع في الفترات اللاحقة، وأن الزيادة ممكن ربطها بشكل موضوعي بحدث بعد قيد خسارة الانخفاض في قائمة الدخل، فإن خسارة الانخفاض يمكن عكسها من خلال قائمة الدخل.

ج - القروض التي يتم إعادة التفاوض عليها

إن القروض التي تخضع لتقييم الانخفاض بشكل جماعي أو أعتبرت هامة بمفردها والتي يتم إعادة التفاوض بشروطها لا تعتبر متأخرة وتعامل كقروض جديدة.

13-2 الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات، باستثناء الأراضي، بالتكلفة التاريخية مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم. تتضمن التكلفة التاريخية المصاريف التي ترتبط بشكل مباشر بشراء تلك الموجودات.

يتم إدراج التكاليف اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل أو يتم قيدها كبند مستقل، حسبما هو ملائم، وذلك فقط عندما وجود احتمال بأن المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بهذا الأصل سوف تتدفق للشركة، وأن تكلفة هذا الأصل يمكن قياسها بشكل موثوق به. ويتم قيد جميع مصاريف الإصلاحات والصيانة كمصاريف تشغيلية خلال الفترة المالية التي يتم تكبدها فيها.

لا يتم احتساب استهلاك على الأراضي، ويجري احتساب الاستهلاك على الموجودات الأخرى بموجب طريقة القسط الثابت بتوزيع القيم المتبقية على العمر الإنتاجي المقدر لها كما يلي:

المباني وتحسيناتها من 5 سنوات إلى 50 سنة

الأثاث والمعدات من 3 سنوات إلى 5 سنوات

يتم بتاريخ إعداد كل قوائم مالية مراجعة القيم المتبقية للموجودات وأعمارها الإنتاجية وتعديلها، حسب ما هو ملائم، ويتم مراجعة الموجودات للتأكد من وجود انخفاض عندما تشير الأحداث والتغيرات في الظروف بأن القيمة الدفترية لا يمكن استردادها. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرة إلى المبلغ الممكن استرداده إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أكثر من المبلغ المتوقع استرداده. يمثل المبلغ الممكن استرداده القيمة العادلة للأصل مطروحاً منها تكاليف البيع والقيمة الحالية، أيهما أعلى.

يتم تحديد الأرباح والخسائر الناتجة على الاستبعادات بمقارنة المتحصلات مع القيمة الدفترية، وتقيد في قائمة الدخل.

14-2 الاستثمارات العقارية

يتم تصنيف الممتلكات المقتناة بغرض تحقيق عائد إيجاري لفترة طويلة الأجل أو بغرض زيادة رأس المال أو كلاهما، وغير المستخدمة من قبل الشركة، تصنف كإستثمارات عقارية. إن الإستثمارات العقارية تتكون بشكل رئيسي من أراضي، مباني (ومعدات وتركيبات تعتبر جزءاً لا يتجزأ من المباني). يتم تسجيل الإستثمارات العقارية بالتكلفة التاريخية مطروحاً منها الإستهلاك المتراكم. تتضمن التكلفة التاريخية أية مصاريف متعلقة بشراء الموجودات. إن أية تكاليف لاحقة تقيد كجزء من القيمة الدفترية للأصل أو كأصل منفصل، حسب ما هو ملائم، فقط عندما يكون هناك احتمال وجود منافع اقتصادية مستقبلية للشركة تتعلق بالأصل وإمكانية قياس تكلفة الأصل بشكل موثوق به. يتم التوقف عن إثبات القيمة الدفترية للجزء المستبدل. تقيد جميع المصروفات الخاصة بالصيانة والإصلاح ضمن قائمة الدخل خلال الفترة المالية التي تتكبد فيها.

لا يتم استهلاك الأراضي. يتم احتساب الإستهلاك على الموجودات الأخرى بموجب طريقة القسط الثابت بتوزيع القيم المتبقية على العمر الإنتاجي المقدر له كما هو مشار إليه ضمن الممتلكات والمعدات.

يتم تحديد أرباح وخسائر الإستبعادات بمقارنة المتحصلات مع القيم الدفترية، وإدراجها في قائمة الدخل.

15-2 النقدية وشبه النقدية

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية، تتكون النقدية وشبه النقدية من النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنوك وودائع لأجل تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الشراء.

16-2 المخصصات

يتم قيد مخصصات تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون لدى الشركة التزام قانوني أو متوقع نتيجة أحداث سابقة، ومن المحتمل بشكل كبير أن يتطلب استخدام الموارد المالية للشركة لسداد هذا الالتزام ويمكن تقدير المبلغ بشكل موثوق به.

17-2 مزايا الموظفين

التعويضات

يتم إثبات مزايا ومستحقات الموظفين والتي تشمل على الإجازات السنوية والعطل وتذاكر السفر والمزايا قصيرة الأجل الأخرى عند استحقاقها.

برامج التقاعد

تحمل مساهمات الشركة في برامج التقاعد ذات الاشتراكات المحددة على قائمة الدخل للسنة التي تتعلق بها. وفيما يتعلق بهذه البرامج، يوجد على الشركة التزامات قانونية ومنتوقعة لسداد هذه الاشتراكات عند استحقاقها ولا يوجد التزامات لدفع أي مزايا مستقبلية.

مكافأة نهاية الخدمة

يجنب مخصص مكافأة نهاية الخدمة على أساس تقويم اكتواري لالتزامات الشركة طبقاً لنظام العمل والعمال السعودي والمتطلبات النظامية المحلية لفرع الشركة في الخارج.

18-2 محاسبة عقود الإيجارات

أ - الشركة كمستأجرة

تعتبر جميع العقود التي أبرمتها الشركة عقود إيجارات تشغيلية. تحمل المبالغ المدفوعة بموجب عقود الإيجارات التشغيلية على قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدى فترة عقود الإيجار المتعلقة بها. عند إنهاء أي عقد تشغيلي قبل انتهاء مدة العقد، فإن المبالغ المطلوب دفعها كغرامة إلى المؤجر تقيد كمصروف في الفترة التي يتم فيها إنهاء العقد.

ب- الشركة كمؤجر

عندما يتم بيع موجودات بموجب عقود تمويل رأسمالية، فإنه يتم قيد القيمة الحالية لمدفوعات الإيجارات كذمم مدينة ويتم تصنيفها تحت بند «قروض وسلف». كما يتم قيد الفرق بين القيمة الإجمالية والقيمة

الحالية للذمم المدينة كـ «عائد غير مكتسب»، ويتم قيد دخل الإيجار على مدى فترة الإيجار باستخدام طريقة صافي قيمة الاستثمارات والتي تعكس معدل عائد دوري ثابت. إن الموجودات الخاضعة لعقود الإيجار التشغيلية، يتم إدراجها في القوائم المالية كاستثمارات عقارية. يتم قيد دخل من عقود الإيجارات التشغيلية بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

3 - إدارة المخاطر المالية

تتعرض أنشطة الشركة للعديد من المخاطر المالية التي تستلزم التحليل والتقييم والقبول وإدارة بعض درجات المخاطر أو مجموعة من المخاطر. إن التعرض للمخاطر المالية يعتبر من أساسيات العمل في القطاع المالي ومن ثم فإن المخاطر التشغيلية هي أحد النتائج الحتمية لهذه الصناعة. إن سياسات إدارة المخاطر العامة في الشركة يهدف إلى تحقيق التوازن المناسب بين المخاطر والعوائد، وبالتالي تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للشركة.

إن السياسات المتبعة من قبل إدارة المخاطر بالشركة مصممة لتحديد وتحليل المخاطر، ووضع حدود ملائمة وأنظمة لضبط ومراقبة هذه المخاطر والالتزام بحدود استخدام أنظمة معلومات يمكن الاعتماد عليها ويتم تحديثها بانتظام. تقوم الشركة بمراجعة أنظمة وسياسات إدارة المخاطر بصورة منتظمة حتى تعكس التغيرات التي تحدث في الأسواق والمنتجات وللتأكد من إتباع أفضل الأساليب المستخدمة.

يقوم قسم إدارة المخاطر بإدارة المخاطر وفقاً للسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة حيث يقوم بتحديد وتقييم وإدارة المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الإدارات المختلفة في الشركة. يقوم مجلس الإدارة باعتماد مبادئ مكتوبة حول إدارة المخاطر العامة وكذلك سياسات مكتوبة تغطي جوانب محددة، مثل مخاطر العملات الأجنبية، مخاطر أسعار العملات، مخاطر الائتمان، واستخدام الأدوات المالية المشتقة وغير المشتقة. بالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة التدقيق الداخلي تعتبر مسؤولة عن المراجعة المستقلة لإدارة المخاطر والبيئة الرقابية بالشركة. إن أهم أنواع المخاطر هي مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية الأخرى. إن مخاطر السوق تشمل مخاطر العملات الأجنبية، مخاطر أسعار العملات، ومخاطر الأسعار.

1-3 مخاطر الائتمان

تتعرض الشركة لمخاطر الائتمان، والتي تتمثل في عدم مقدرة الطرف الآخر على الوفاء بالتزاماته، مما يؤدي إلى تكبد الشركة لخسارة مالية. تنشأ مخاطر الائتمان بشكل أساسي من أنشطة الإقراض المرتبطة بنشاط القروض والسلف ومن الأنشطة الاستثمارية التي يترتب عليها سندات دين، وسندات أخرى ضمن محفظة موجودات الشركة. كما أن هناك مخاطر ائتمانية تنتج عن الأدوات المالية غير الممولة مثل التزامات القروض، الاعتمادات المستندية، خطابات الضمان، الخ.

إدارة هذا النوع من المخاطر تقوم الشركة، بإتباع العديد من الإجراءات، والتي تشمل الآتي:

- يقوم فريق الائتمان والتسويق بصفة مستمرة ببحث، ومراجعة، ومراقبة كافة البنود المرتبطة بالائتمان على أساس عالمي.
- تتم الموافقة على منح الائتمان بناءً على توصيات مقدمة من مسؤولي ائتمان محددتين تتم مراجعتها من قبل إدارة الشركة.
- لدى الشركة نظام يتم بمقتضاه التأكد من وجود الضمانات الكافية لمنح الائتمان سواءً للمخاطر المتعلقة بالأدوات المالية الممولة أو غير الممولة.

ينتج التركيز في مخاطر الائتمان عند مزاوله عدد من الأطراف الأخرى لأنشطة مماثلة أو ممارسة أنشطتهم في نفس المنطقة الجغرافية. إن المخاطر المرتبطة بهذه التركيزات قد تكون مخاطر جوهرية في حالة وجود تأثير مشترك على الصناعة أو منطقة جغرافية معينة. تم بيان مخاطر التركيزات الجغرافية المتعلقة بالقروض والسلف في الإيضاح رقم 3-1-7.

تقوم الشركة بالحد من مخاطر الائتمان من خلال توزيع مخاطرها، إلى الحد الممكن، على عدة أنواع من الأطراف الأخرى. وفي حال وجود تركيز لا يمكن تفاديه، تقوم الشركة بإجراءات احتياطية كافية لتخفيف هذه المخاطر الإضافية إلى الحد الأدنى المقبول.

1-1-3 قياس مخاطر الائتمان

أ - القروض والسلف

تقوم الشركة بمراجعة الملاءة الائتمانية للأطراف الأخرى التي تمنح إليها القروض والسلف وعلى مستوى فردي. كما تقوم الشركة بإجراء تقييم جماعي لمحفظة القروض بشكل سنوي.

تقوم الشركة بتصنيف الموجودات فقط من درجة «عادي» إلى أقل من وذلك حسب نظام التصنيف الداخلي بالشركة في حال تعرض الموقف المالي للمقترضين لأية مشاكل مالية متوقعة. وعند انتظام المقترض في السداد بالمواعيد المحددة فإن الموجودات لا تخضع للتصنيفات التالية:

التقييم الداخلي	وصف درجة التصنيف	درجة التصنيف
يسرى هذا التصنيف على الموجودات التي تسدد في التواريخ المتفق عليها ولكن مع وجود تحليل معد بعناية للوضع المالي للمقترض يشير إلى وجود مشاكل محتملة أو ضعف في وضعه المالي، أو الضمانات المقدمة منه، والذي قد يؤثر على مقدرته المستقبلية في الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة.	تتطلب عناية خاصة	أ
يسري هذا التصنيف على الموجودات التي يتأخر سداد أقساطها أو فوائدها لمدة 90 يوماً أو أقل وأن السداد بالكامل مشكوك فيه، كما أن هنالك انخفاضاً ملحوظاً في قيمة الضمانات.	دون المستوى	ب
يسري هذا التصنيف على الموجودات التي يتأخر سداد أقساطها أو فوائدها لمدة 180 يوماً. وتنطوي هذه الأصول على كل مظاهر الضعف التي تتضمنها الأصول المصنفة تحت فئة «ب» دون المستوى، بالإضافة إلى أن هذه المظاهر تجعل تحصيل الديون بالكامل أو تسييل الضمانات لاسترداد المديونية، بناءً على الحقائق والأوضاع والقيمة الحالية، أمراً مشكوكاً فيه أو غير متوقع.	مشكوك في تحصيلها	ج
يسري هذا التصنيف على الموجودات التي يتأخر سداد أقساطها أو فوائدها لمدة 270 يوماً. تعتبر هذه الأصول غير قابلة للتحصيل. وتصنيف الأصول تحت هذه الفئة لا يعني بالضرورة القطع الجازم بفقدانها لوجود احتمال تحصيلها جزئياً أو كلياً، لكن لا يوجد ما يبرر من الناحية الموضوعية تأجيل تصنيفها تحت هذه الفئة لمجرد وجود احتمال بتحصيل جزء منها.	خسارة	د

تقوم الشركة بإتباع التصنيفات أعلاه حتى تتمكن من التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان. إن عدم المقدرة على السداد الموضحة تحت كل تصنيف تختلف من عام لآخر، وخصوصاً خلال كل فترة تشغيلية.

إن تعرض الشركة إلى مخاطر عدم المقدرة على السداد يعتمد على المبالغ التي تتوقع الشركة أن لا يتم سدادها عند استحقاقها. وعلى سبيل المثال، بالنسبة إلى القرض فإنه يكون القيمة الاسمية. وبالنسبة إلى التعهدات، فإنها تتضمن أي مبلغ مسحوب مسبقاً بالإضافة إلى أية مبالغ قد يتم سحبها وقت عدم القدرة على السداد.

ب- سندات الدين والسندات الأخرى

بالنسبة لسندات الدين والسندات الأخرى، فإنه يتم استخدام التصنيفات الخارجية الصادرة عن ستاندرد آند يورز، وفيتش، وموديز من قبل إدارة خزينة الشركة لإدارة مخاطر الائتمان. إن يتم مراجعة الاستثمارات في هذه السندات هو بطريقة تضمن الحصول على نوعية ائتمان أفضل والمحافظة على مصدر الائتمان الموجود أصلاً لتلبية الحاجة إلى تمويل في نفس الوقت.

ج- المشتقات

تدير الشركة مخاطر الائتمان للمشتقات المالية كجزء من حدود الائتمان الإجمالية للعملاء مع إمكانية التعرض لمخاطر الائتمان نتيجة التغيرات في السوق. لا تؤخذ ضمانات بشأن مخاطر الائتمان لهذه المشتقات المالية.

د - التعهدات لمنح الائتمان

إن الهدف الرئيسي من هذه الأدوات المالية هو التأكد من توفر المبالغ اللازمة للعميل في حال طلبها. إن خطابات الضمان والاعتمادات المستندية تحمل نفس المخاطر الائتمانية التي تحملها القروض. إن الاعتمادات المستندية التي تعتبر بمثابة تعهدات مكتوبة من قبل الشركة بالنيابة عن العميل. تسمح لطرف ثالث بسحب الأموال وفق شروط محددة مضمونة عادةً بالبضائع التي تخصها وبالتالي فإنها تحمل مخاطر أقل من مخاطر القرض المباشر.

إن التعهدات لمنح الائتمان تمثل الأجزاء غير المستخدمة من حدود الائتمان الموافق عليها على شكل قروض، ضمانات أو خطابات اعتماد. وفيما يتعلق بمخاطر الائتمان المتعلقة بالتعهدات لمنح الائتمان، فإن الشركة قد تتعرض لخسارة محتملة مساوية لمجموع التعهدات غير المستخدمة.

إلا أن مبلغ الخسارة المحتملة الذي لا يمكن تحديده يتوقع بأن يكون أقل من مجموع التعهدات غير المستخدمة، حيث أن أغلب التعهدات لمنح الائتمان تتطلب من العملاء الحفاظ على معايير ائتمان محدد. تراقب الشركة مدة استحقاق تعهدات الائتمان لأن التعهدات طويلة الأجل يكون لديها عادة درجة أكبر من مخاطر الائتمان من التعهدات قصيرة الأجل.

2-1-3 سياسات رقابة وتقليل المخاطر

تدير الشركة حدود سقف التعامل وتراقب تركيز المخاطر الائتمانية عند تحديدها، وبالأخص للأفراد والشركة والقطاعات المختلفة والدول.

تقوم الشركة بتحديد مستويات مخاطر الائتمان من خلال القيام بوضع حدود لمستوى المخاطر المقبولة لمقترض واحد أو لمجموعة من المقترضين من الشركة وللمناطق الجغرافية والقطاعات الصناعية. تتم مراجعة هذه المخاطر بصورة منتظمة وتخضع للمراجعة مرة واحدة بالسنة أو أكثر، حسب الضرورة. إن حدود مستوى مخاطر الائتمان طبقاً للمنتج، مجال الصناعة والبلد يتم الموافقة عليه من قبل مجلس الإدارة.

إن مخاطر الائتمان يتم إدارتها من خلال تحليل مستمر لقدرة المقترضين أو المقترضين المحتملين على الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بسداد الفائدة وأصل القرض وبتغيير حدود الائتمان بشكل ملائم. إن بعض مقاييس الرقابة وتقليل المخاطر المحددة كالآتي:

أ - الضمانات

تستخدم الشركة العديد من السياسات والإجراءات التي تساعد في تقليل مخاطر الائتمان. إن الأكثر شيوعاً من هذه السياسات والإجراءات هي الحصول على ضمانات بشأن الأموال الممنوحة. تطبق الشركة إرشادات بشأن قبول فئات معينة من الضمانات أو تقليل مخاطر الائتمان.

ب- مخاطر السداد

تظهر مخاطر السداد في أي وضع يتوقع فيه استلام دفعات نقدية أو أوراق مالية أو أسهم. يتم وضع حدود السداد اليومية لكل عميل لتغطي كافة مخاطر السداد من عمليات الشركة في السوق في أي يوم.

ج- ترتيبات مقاصة الرئيسية

تقوم الشركة بالحد من تعرض أنشطتها لمخاطر الائتمان وذلك بإبرام ترتيبات مقاصة مع العملاء الذين لديهم معاملات جوهرية مع الشركة.

3-1-3 السياسات المتعلقة بالإنخفاض في القيمة والمخصصات

إن أنظمة التصنيف الداخلي الموضحة في إيضاح رقم 1-1-3، تركز بشكل أكبر على نوعية الائتمان منذ بداية منح الائتمان. وفي المقابل، تؤخذ مخصصات انخفاض القيمة لأغراض التقارير المالية فقط لإظهار الخسائر المتكبدة في تاريخ إعداد القوائم المالية عند وجود دليل على انخفاض القيمة. إن أغلب مخصصات انخفاض القيمة تأتي من أدنى فئتين من فئات التصنيف. يوضح الجدول أدناه نسبة البنود الممولة وغير الممولة المتعلقة بالقروض والسلف ومخصص انخفاض القيمة لكل من فئات التصنيف الداخلي للشركة:

2009		2010		
مخصص الانخفاض في القيمة (%)	قروض وسلف (%)	مخصص الانخفاض في القيمة (%)	قروض وسلف (%)	
2	85	2	77	عادية
-	2	-	5	تحت المراقبة
6	7	20	10	دون المستوى
42	3	57	3	مشكوك في تحصيلها
95	3	86	5	خسارة
	100		100	المجموع

4-1-3 الحد الأقصى لمخاطر الائتمان الممكن التعرض لها قبل أي ضمانات أو أي تعزيرات ائتمانية أخرى.

بآلاف الدولارات الأمريكية
الحد الأقصى للمخاطر

2009	2010	
		مخاطر ائتمان تتعلق بموجودات داخل قائمة المركز المالي هي كالآتي:
1,007,409	923,586	ودائع لدى البنوك
100,703	100,372	سحب على المكشوف
415,641	353,322	قروض وسلف للبنوك
266,775	97,671	قروض وسلف لغير البنوك
18,225	9,138	استثمارات لغرض المتاجرة
372,866	343,315	استثمارات في سندات الدين
9,799	13,971	فوائد مستحقة
2,191,418	1,841,375	
		مخاطر الائتمان المتعلقة بينود خارج المركز المالي هي كالآتي:
		التزامات محتملة
15,000	5,250	التزامات قروض
97,061	89,568	التزامات خطابات الاعتماد
58,000	53,000	مشتقات ائتمانية - مقايضات تعثر الائتمان غير ممولة
2,361,479	1,989,193	كما في 31 ديسمبر

يوضح الجدول أعلاه أسوأ سيناريو لمخاطر الائتمان التي يمكن أن تتعرض لها الشركة كما في 31 ديسمبر 2010 و2009 وذلك قبل أخذ أي ضمانات أو تعويضات ائتمانية أخرى بعين الاعتبار. تم تقييم مخاطر الموجودات داخل قائمة المركز المالي أعلاه بناءً على صافي القيمة الدفترية المسجلة في قائمة المركز المالي.

كما هو موضح في الجدول أعلاه، فإن 28% من إجمالي الحد الأقصى للمخاطر التي تم التعرض لها تمثل قروض وسلف (بما في ذلك السحب على المكشوف) لبنوك وغير بنوك كما في 31 ديسمبر 2010 (2009: 33%)، في حين تمثل الاستثمارات في سندات الدين 17% (2009: 16%).

ان الإدارة واثقة من مقدرتها على الاستمرار في الرقابة والحفاظ على حد أدنى من مخاطر الائتمان الناتجة عن محفظة القروض والسلف والاستثمارات في سندات الدين بناءً على:

- إن 77% من السحب على المكشوف ومحفظة القروض والسلف مصنفة تحت الدرجة الأولى من نظام التصنيف الداخلي - درجة القروض العاملة كما في 31 ديسمبر 2010 (2009 - 85%).
- إن 82% من إجمالي محفظة القروض والسلف تعتبر غير متأخرة السداد أو منخفضة القيمة كما في 31 ديسمبر 2010 (2009 - 87%).
- 54% من سندات الدين لديها على الأقل تصنيف ائتماني من الدرجة (أ) كما في 31 ديسمبر 2010 (2009 - 43%).

3-1-5 جودة الائتمان الخاصة بالموجودات المالية

فيما يلي ملخصاً بمخاطر الائتمان في 31 ديسمبر:

بآلاف الدولارات الأمريكية

31 ديسمبر 2010	غير متأخر السداد ولم تنخفض قيمتها	متأخر السداد ولم تنخفض قيمتها	منخفضة القيمة بصورة منفردة	الإجمالي
عاملة	تحت المراقبة	قيمتها		
923,586	-	-	-	923,586
352,453	-	-	19,100	371,553
قروض وسلف:				
100,372	-	-	-	100,372
302,998	30,000	500	31,571	365,069
66,042	-	-	78,248	144,290
13,902	69	-	-	13,971
1,759,353	30,069	500	128,919	1,918,841

تم الإفصاح عن سندات الديون قبل احتساب الانخفاض الجماعي في القيمة وقدره 2.1 مليون دولار أمريكي.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

بآلاف الدولارات الأمريكية					
الإجمالي	منخفضة القيمة بصورة منفردة	متأخر السداد ولم تنخفض قيمتها	غير متأخر السداد ولم تنخفض قيمتها		31 ديسمبر 2010
			تحت المراقبة	عاملة	
1,007,409	-	-	-	1,007,409	ودائع لدى البنوك
408,591	17,500	-	-	391,091	سندات دين
					قروض وسلف:
100,703	-	-	-	100,703	سحب على المكشوف
425,987	29,667	7,208	-	389,112	قروض وسلف للبنوك
310,641	49,583	30,085	13,450	217,523	قروض وسلف لغير البنوك
9,799	-	841	2	8,956	فوائد مدينة وموجودات أخرى
2,263,130	96,750	38,134	13,452	2,114,794	الإجمالي

تم الإفصاح عن سندات الديون قبل احتساب الانخفاض الجماعي في القيمة وقدره 2.5 مليون دولار أمريكي.

بلغ إجمالي مخصص انخفاض القيمة للقروض والسلف كما في 31 ديسمبر 2010 مبلغ 58.36 مليون دولار أمريكي (2009-54.21 مليون دولار أمريكي). توجد معلومات إضافية عن مخصص انخفاض القيمة لعمليات السحب على المكشوف والقروض والسلف في الإيضاح رقم (8).

بلغ إجمالي مخصص انخفاض سندات الدين كما في 31 ديسمبر 2010 مبلغ 19.1 مليون دولار أمريكي (2009-17.50 مليون دولار أمريكي).

أ - تحليل بأعمار الموجودات المالية المتأخرة السداد والتي لم تنخفض قيمتها

أن الموجودات المالية المتأخرة السداد لفترة تقل عن 90 يوماً لا تعتبر متأخرة السداد ما لم تتوفر معلومات أخرى تفيد عكس ذلك. ان الموجودات المالية المتأخرة السداد لما يزيد عن 90 يوماً تعتبر منخفضة القيمة، ما لم تتوفر معلومات تفيد عكس ذلك مثل توفر الضمانات الكافية أو السندات المرهونة. فيما يلي تحليلاً لإجمالي القروض والسلف المتأخرة السداد والتي لم تنخفض قيمتها:

كما في 31 ديسمبر 2010، إن القروض والسلف المتأخرة السداد وغير منخفضة القيمة وقدرها 0.5 مليون دولار أمريكي متأخرة السداد لمدة تزيد عن 90 يوماً. يرجى الرجوع إلى الجدول أدناه لأغراض المقارنة:

بآلاف الدولارات الأمريكية

متأخرة السداد				
31 ديسمبر 2009	حتى 30 يوم	30 - 60 يوم	60 - 90 يوم	أكثر من 90 يوم الإجمالي
قروض وسلف				
قروض وسلف للبنوك	-	-	-	7,208
قروض وسلف لغير البنوك	-	-	9,990	30,085
فوائد مدينة وموجودات أخرى	-	-	841	841
	-	-	10,831	38,134

ب- الموجودات المالية التي أعيد التفاوض بشأنها

تتضمن أنشطة إعادة جدولة الموجودات المالية إجراءات تمديد فترات السداد، خطط إدارة خارجية موافق عليها، تعديل وتأجيل الدفعات. وبعد إعادة الجدولة، يتم تعديل حساب العميل المتأخر السداد سابقاً إلى الوضع الطبيعي ويتم إدارته مع حسابات أخرى مشابهة. إن سياسات وممارسات إعادة الجدولة تعتمد على مؤشرات أو معايير والتي حسب حكم الإدارة تشير إلى أن السداد سيستمر في الغالب. يتم مراجعة هذه السياسات بشكل مستمر. بلغت الموجودات المالية التي أعيد التفاوض بشأنها والتي تعتبر بخلاف ذلك متأخرة السداد أو منخفضة القيمة، 6.19 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2010 (2009: 8.85 مليون دولار أمريكي).

3-1-6 سندات الدين

يوضح الجدول أدناه تحليل لسندات الدين كما في 31 ديسمبر 2010 و 2009 وذلك حسب تصنيف وكالة ستاندرد أند بورز أو ما يعادلها:

بآلاف الدولارات الأمريكية			31 ديسمبر 2010
الإجمالي	سندات استثمارية	سندات مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل	
189,613	189,613	-	أ إلى + أ
102,936	93,798	9,138	أقل من - أ
59,904	59,904	-	غير مصنفة
352,453	343,315	9,138	الإجمالي

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

بآلاف الدولارات الأمريكية			31 ديسمبر 2009
الإجمالي	سندات استثمارية	سندات مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل	
167,961	167,961	-	أ إلى + أ
108,863	90,638	18,225	أقل من - أ
114,267	114,267	-	غير مصنفة
391,091	372,866	18,225	الإجمالي

7-1-3 تركيز مخاطر الموجودات المالية المعرضة لمخاطر الائتمان

أ - القطاعات الجغرافية

يوضح الجدول أدناه أهم مخاطر الائتمان بقيمتها الدفترية، كما هي مصنفة حسب المنطقة الجغرافية. قامت الشركة في هذا الجدول بتوزيع مخاطر الائتمان على المناطق حسب مكان إقامة الأطراف الأخرى:

بآلاف الدولارات الأمريكية					
الإجمالي	غرب أوروبا	آسيا	دول عربية أخرى	دول الخليج	
923,586	145,444	40,150	56,258	681,734	ودائع لدى البنوك
100,372	-	-	100,372	-	سحب على المكشوف
450,993	1,262	35,591	277,467	136,673	قروض وسلف
352,453	122,990	15,270	29,915	184,278	سندات الدين
13,971	444	363	9,967	3,197	فوائد مدينة
1,841,375	270,140	91,374	473,979	1,005,882	كما في 31 ديسمبر 2010
2,191,418	360,906	142,494	598,871	1,089,147	كما في 31 ديسمبر 2009
بنود خارج قائمة المركز المالي					
147,818	15,030	18,000	84,894	29,894	كما في 31 ديسمبر 2010
170,061	20,030	18,297	106,734	25,000	كما في 31 ديسمبر 2009

ب- القطاعات الصناعية

يوضح الجدول الآتي أهم مخاطر الائتمان بقيمتها الدفترية، مصنفة حسب نوع الصناعة. قامت الشركة في هذا الجدول بتقسيم مخاطر الائتمان حسب نوع الصناعة للأطراف الأخرى:

بآلاف الدولارات الأمريكية

الإجمالي	صناعات أخرى	قطاع عام	اتصالات	عقار	تصنيع	بنوك	
923,586	-	-	-	-	-	923,586	ودائع لدى البنوك
100,372	-	-	-	-	1	100,371	سحب على المكشوف
450,993	7,294	-	1,155	9,287	48,147	385,110	قروض وسلف
352,453	23,129	40,343	5,715	8,241	36,031	238,994	سندات دين
13,971	535	448	43	34	263	12,648	فوائد مدينة
1,841,375	30,958	40,791	6,913	17,562	84,442	1,660,709	كما في 31 ديسمبر 2010
2,191,418	28,832	55,600	32,218	52,174	115,766	1,906,828	كما في 31 ديسمبر 2009
بنود خارج قائمة المركز المالي							
147,818	13,333	20,000	-	-	9,644	104,841	كما في 31 ديسمبر 2010
170,061	13,333	15,000	-	-	10,000	131,728	كما في 31 ديسمبر 2009

2-3 مخاطر السوق

تعرض الشركة لمخاطر السوق، والتي تتمثل في المخاطر الناتجة عن تغير القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية نتيجة للتغيرات في القيمة السوقية. تنتج مخاطر السوق عن المراكز المفتوحة لأسعار الفائدة، العملات، والأسهم، وجميعها معرضة لتغيرات السوق العامة والخاصة والتغيرات في مستوى أسعار السوق مثل أسعار الفائدة، هامش الائتمان، أسعار تحويل العملات وأسعار الأسهم. تقوم الشركة بفصل مخاطر السوق إلى محافظ عمليات تجارية أو غير تجارية.

تشأ محافظ العمليات غير التجارية بشكل أساسي من إدارة أسعار الفوائد المتعلقة بالموجودات والمطلوبات البنكية للمنشأة. كما تتضمن محافظ العمليات غير التجارية مخاطر أسعار تحويل العملات الأجنبية وأسعار الأسهم الناتجة من الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات المتاحة للبيع.

أ - مخاطر أسعار الفائدة

تشأ مخاطر أسعار الفائدة بسبب احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية.

إن مخاطر أسعار الفائدة للتدفقات النقدية هي مخاطر تغير التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة في السوق. إن القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية بسبب التغير في أسعار الفائدة في السوق. تأخذ الشركة مخاطر لتأثير تغيرات أسعار الفائدة لكل من مخاطر القيمة العادلة والتدفقات النقدية. إن هامش الفائدة يمكن أن يزداد نتيجة هذه التغيرات وقد يساعد ذلك في تخفيض الخسائر عند حدوث أي تحرك غير متوقع في الأسعار.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

يوضح الجدول التالي الأثر على الدخل نتيجة للتغيرات المقبولة في أسعار الفائدة مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة، إن الأثر على الدخل يمثل أثر التغيرات المفترضة في أسعار الفائدة على الموجودات المالية والمطلوبات المالية المقترنة لغير المتاجرة بعمولة عائمة كما في 31 ديسمبر. وفي حالة زيادة أسعار الفائدة السائدة بالسوق بالمبالغ الظاهرة بالجدول. فإن صافي الدخل سيتأثر طبقاً لما هو مبين أدناه. أن أي نقص مساوٍ لذلك في أسعار الفائدة سيكون له أثر مساوي ومعاكس.

بآلاف الدولارات الأمريكية

الإجمالي	أخرى	ريال قطري	دينار أردني	ريال سعودي	درهم إماراتي	يورو	دولار أمريكي	
	100	100	100	100	100	100	100	مخاطر أسعار الفائدة 2010
	نقطة	نقطة	نقطة	نقطة	نقطة	نقطة	نقطة	
	أساس	أساس	أساس	أساس	أساس	أساس	أساس	
الموجودات المالية:								
9,175	94	1,659	212	227	2,209	973	3,801	ودائع لدى البنوك
2,291	216	-	-	-	-	29	2,046	سحب على المكشوف وقروض وسلف
2,482	-	-	-	100	191	940	1,251	سندات دين
13,948	310	1,659	212	327	2,400	1,942	7,098	أثر الموجودات المالية
المطلوبات المالية:								
(11,400)	(221)	-	(212)	(578)	-	(1,799)	(8,590)	ودائع
(11,400)	(221)	-	(212)	(578)	-	(1,799)	(8,590)	أثر المطلوبات المالية
2,548	89	1,659	-	(251)	2,400	143	(1,492)	الأثر على نتائج أعمال الشركة

بآلاف الدولارات الأمريكية

الإجمالي	أخرى	ريال قطري	دينار أردني	ريال سعودي	درهم إماراتي	يورو	دولار أمريكي	
	100	100	100	100	100	100	100	مخاطر أسعار الفائدة 2009
	نقطة	نقطة	نقطة	نقطة	نقطة	نقطة	نقطة	
	أساس	أساس	أساس	أساس	أساس	أساس	أساس	
الموجودات المالية:								
9,978	1,352	1,867	-	24	17	1,843	4,875	ودائع لدى البنوك
4,270	250	-	-	-	-	124	3,896	سحب على المكشوف وقروض وسلف
3,316	102	-	-	100	95	862	2,157	سندات دين
17,564	1,704	1,867	-	124	112	2,829	10,928	أثر الموجودات المالية
المطلوبات المالية:								
(14,887)	(1,442)	-	-	(541)	-	(2,545)	(10,359)	ودائع
(14,887)	(1,442)	-	-	(541)	-	(2,545)	(10,359)	أثر المطلوبات المالية
2,677	262	1,867	-	(417)	112	284	569	الأثر على نتائج أعمال الشركة

ب- مخاطر أسعار الأسهم

تشير مخاطر الأسهم إلى مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم في المحفظة الاستثمارية للشركة نتيجة للتغيرات المحتملة المعقولة في مؤشرات أسعار الأسهم وقيمة الأسهم الفردية. إن الأثر على استثمارات الأسهم للشركة المقتناه لغرض المتاجرة أو المتاحة للبيع، بسبب التغيرات المعقولة في مؤشرات أسعار الأسهم، مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة هو كما يلي:

بآلاف الدولارات الأمريكية

2009			2010			تصنيف الأسهم
الأثر على حقوق المساهمين	الأثر على صافي الدخل	التغير في أسعار في أسهم/ صافي قيمة موجودات الصندوق %	الأثر على حقوق المساهمين	الأثر على صافي الدخل	التغير في أسعار في أسهم/ صافي قيمة موجودات الصندوق %	
-	±308	±10	-	±205	±10	أسهم مقتناه لغرض متاجرة
±2,567	-	±10	±2,541	-	±10	أسهم متاحة للبيع
±15,851	-	±10	±13,947	-	±10	مساهمات

ج - مخاطر أسعار تحويل العملات

تتحمل الشركة مخاطر آثار التغيرات في أسعار الصرف السائدة في السوق على مركزها المالي وتدفقاتها النقدية. يقوم مجلس إدارة الشركة بوضع حدوداً لمستوى المخاطر المقبولة لكل عملة وبشكل إجمالي لمراكز العملات، ويتم مراقبتها يومياً.

يلخص الجدول التالي مخاطر العملات الأجنبية للشركة كما في 31 ديسمبر. ويتضمن الجدول الأدوات المالية للشركة بالقيمة الدفترية، مصنفة بالعملات الرئيسية. إن البنود الأخرى من الموجودات والمطلوبات غير مشمولة في هذا الجدول لأنها غير معرضة لمراقبة مخاطر العملات.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

تركيزات مخاطر العملات - الأدوات المالية:

بآلاف الدولارات الأمريكية

الإجمالي	أخرى	ريال قطري	دينار أردني	ريال سعودي	درهم إماراتي	يورو	دولار أمريكي	كما في 31 ديسمبر 2010
923,592	9,889	165,901	21,234	23,353	220,946	99,363	382,906	نقدية وودائع لدى البنوك
11,189	1,703	-	-	-	-	-	9,486	موجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل
326,291	24,370	-	-	32,447	8,671	87,165	173,638	استثمارات أوراق مالية:
								- متاحة للبيع
50,393	107	-	-	-	9,551	8,973	31,762	- مقتناة حتى تاريخ الإستحقاق
100,372	-	-	-	-	44	176	100,152	سحب على المكشوف
314,669	112,802	-	29,476	85,087	-	-	87,304	مساهمات
450,993	21,638	-	-	3,200	-	11,423	414,732	قروض وسلف
21,789	331	292	14	8,570	1,048	715	10,819	موجودات أخرى
2,199,288	170,840	166,193	50,724	152,657	240,260	207,815	1,210,799	إجمالي الموجودات المالية
(4,591)	-	-	-	-	-	-	(4,591)	أدوات مالية مشتقة
(1,269,487)	(31,684)	-	(21,177)	(63,325)	(1,047)	(210,844)	(941,410)	ودائع
(21,200)	(211)	-	(10)	(15,119)	-	(970)	(4,890)	مطلوبات أخرى
(1,295,278)	(31,895)	-	(21,187)	(78,444)	(1,047)	(211,814)	(950,891)	إجمالي المطلوبات المالية
904,010	138,945	166,193	29,537	74,213	239,213	(3,999)	259,908	صافي فجوة قائمة المركز المالي
94,818	-	-	-	17,717	2,573	42,234	32,294	تعهدات ائتمانية
31 ديسمبر 2009								
2,572,102	317,537	187,038	37,346	110,677	14,311	351,790	1,553,403	إجمالي الموجودات المالية
(2,199,507)	(160,074)	-	-	(73,314)	(763)	(302,451)	(1,662,905)	إجمالي المطلوبات المالية
372,595	157,463	187,038	37,346	37,363	13,548	49,339	(109,502)	صافي فجوة قائمة المركز المالي
112,061	4,766	-	-	14,355	2,803	40,793	49,344	تعهدات ائتمانية

يعتبر الدولار الأمريكي العملة الوظيفية للشركة، وبالتالي لا تتعرض الشركة لمخاطر العملات الأجنبية بالدولار الأمريكي. إن الأرصدة تم عرضها للمعلومية فقط.

3-3 مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة عدم مقدرة الشركة على الوفاء بالتزامات السداد المتعلقة بمطلوباتها المالية عند استحقاقها واستبدال هذه المبالغ عند سحبها. وقد يترتب على ذلك عدم القدرة على سداد الودائع للمودعين أو الوفاء بالالتزامات لمنح القروض.

1-3-3 إدارة مخاطر السيولة

إن عملية إدارة سيولة الشركة يقوم بها ويراقبها فريق مختص من إدارة الخزينة في الشركة وتشمل: مراقبة التمويل يومياً وإدارته من خلال مراقبة التدفقات النقدية للتأكد من الوفاء بالمتطلبات. يتضمن ذلك سد النقص في الأرصدة عند الاستحقاق أو عند الإقراض من العملاء. تحافظ الشركة على وجود حضور نشط في الأسواق المالية العالمية تمكنها من تحقيق ذلك. الحفاظ على محفظة من الموجودات القابلة للتداول الفوري والتي يمكن تسيلها بسهولة كحماية مقابل أي طلب غير متوقع للتدفقات النقدية. مراقبة نسب السيولة في قائمة المركز المالي حسب الأنظمة واللوائح الداخلية أو متطلبات الجهات النظامية. إدارة التركيز واستحقاقات الديون.

تتضمن تقارير المتابعة قياس التدفقات النقدية المتوقعة لليوم، الأسبوع، والشهر التالي، على التوالي، لكونها أهم الفترات لإدارة السيولة. إن نقطة البداية لهذه التوقعات هي تحليل الاستحقاق التعاقدية للمطلوبات المالية والتاريخ المتوقع لتحصيل الموجودات المالية. كما تراقب إدارة الخزينة الموجودات متوسطة الأجل التي لم يتم مطابقتها، ومستوى ونوع تعهدات الإقراض، استخدامات تسهيلات السحب على المكشوف وأثرها على مخاطر الالتزامات المحتملة مثل خطابات الاعتمادات وخطابات الضمانات.

2-3-3 التدفقات النقدية لغير المشتقات المالية

يوضح الجدول التالي التدفقات النقدية المطلوبة من الشركة بالنسبة إلى المطلوبات المالية غير المشتقة بموجب الاستحقاقات التعاقدية المتبقية في إعداد القوائم المالية. تمثل المبالغ الموضحة في الجدول التدفقات النقدية غير المخصومة التعاقدية، حيث أن الشركة تدير مخاطر السيولة الملازمة على أساس التدفقات النقدية الواردة غير المخصومة المتوقعة. وبالتالي لم ينتج عنها أية تحاليل مختلفة هامة.

بآلاف الدولارات الأمريكية

الإجمالي	12-3 شهوراً	3-1 أشهر	كما في 31 ديسمبر 2010
			المطلوبات
1,269,487	457,342	812,145	ودائع
10,702	8,212	2,490	مطلوبات أخرى
1,280,189	465,554	814,635	إجمالي المطلوبات (تواريخ الاستحقاق التعاقدية)
1,438,219	442,864	995,355	موجودات مقتناة بغرض إدارة مخاطر السيولة (تواريخ الاستحقاق التعاقدية)

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

بآلاف الدولارات الأمريكية

الإجمالي	12-3 شهر	3-1 أشهر	كما في 31 ديسمبر 2009
			المطلوبات
1,686,577	621,450	1,065,127	ودائع
11,101	8,024	3,077	مطلوبات أخرى
1,697,678	629,474	1,068,204	إجمالي المطلوبات (تواريخ استحقاق تعاقدية)
1,559,068	432,560	1,126,508	موجودات مقتناة بغرض إدارة مخاطر السيولة (تواريخ استحقاق تعاقدية)

تشتمل الموجودات المتاحة لدى الشركة للوفاء بكافة مطلوباتها، ولتغطية التزامات منح القروض على النقدية، والودائع لدى البنوك، المبالغ تحت التحصيل، القروض والسلف للبنوك، القروض والسلف للعملاء. وكجزء من أعمال الشركة الاعتيادية، فإن جزءاً من قروض العملاء المتعاقد على تسديدها خلال عام واحد سوف يتم تسديدها. كما أن الشركة قادرة على مواجهة أي مطالبات نقدية غير متوقعة من خلال تسييل محفظة الأوراق المالية، أو توفير مصادر تمويل إضافية.

3-3-3 التدفقات النقدية للمشتقات المالية

تتكون المشتقات المالية التي سيتم سدادها على أساس إجمالي من اتفاقيات العملات الأجنبية، ومقايضات أسعار العملات. ويوضح الجدول التالي الموجودات والمطلوبات التي سيتم سدادها على أساس إجمالي، التي تم إظهارها على أساس الفترة المتبقية في تاريخ قائمة المركز المالي حتى تاريخ الاستحقاق. تمثل المبالغ الموضحة في الجدول أدناه التدفقات النقدية غير المخصصة.

بآلاف الدولارات الأمريكية

الإجمالي	5-1 سنة	12-3 شهراً	3-1 أشهر	لغاية شهر واحد	كما في 31 ديسمبر 2010
					مشتقات مقتناة لغرض المتاجرة:
					مشتقات عملات أجنبية:
475,384	-	41,766	211,463	222,155	تدفقات نقد صادرة
475,163	-	41,717	211,372	222,074	تدفقات نقد واردة
					مشتقات أسعار العملات:
4,267	2,337	1,930	-	-	تدفقات نقد صادرة
1,531	966	424	103	38	تدفقات نقد واردة
479,651	2,337	43,696	211,463	222,155	إجمالي التدفقات النقدية الصادرة
476,694	966	42,141	211,475	222,112	إجمالي التدفقات النقدية الواردة

بآلاف الدولارات الأمريكية

الإجمالي	5-1 سنة	12-3 شهراً	3-1 أشهر	لغاية شهر واحد	كما في 31 ديسمبر 2009
مشتقات مقتناه لغرض المتاجرة:					
مشتقات عملات أجنبية:					
313,604	-	26,783	2,668	284,153	تدفقات نقد صادرة
313,622	-	26,685	2,667	284,270	تدفقات نقد واردة
مشتقات أسعار الفوائد:					
3,697	2,860	837	-	-	تدفقات نقد صادرة
1,621	1,067	427	63	64	تدفقات نقد واردة
317,301	2,860	27,620	2,668	284,153	إجمالي التدفقات النقدية الصادرة
315,243	1,067	27,112	2,730	284,334	إجمالي التدفقات النقدية الواردة

4-3 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

أ - الأدوات المالية المقیمة بالقيمة العادلة

بما يتعلق بالأدوات المالية المتداولة في سوق نشط، فإن تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية يكون باستخدام أسعار السوق المتداولة وأسعار العرض للموزعين. ويتضمن ذلك أسهم الشركات المتداولة وسندات الدين المتداولة في أسواق المال الرئيسية (مثل سوق لندن المالي وسوق نيويورك المالي) وأسعار الوسطاء مثل «بلومبرغ» و «رويترز».

تعتبر الأدوات المالية متداولة في سوق مالي نشط إذا كانت الأسعار متوفرة بشكل منتظم وسهولة من عمليات التبادل أو الموزعين أو الوسطاء أو المجموعة الصناعية أو خدمات التسعير، الوكالات النظامية، وهذه الأسعار تمثل عمليات السوق الفعلية والمتكررة بشكل منتظم وفق شروط التعامل مع الأطراف الأخرى وفي حالة عدم الوفاء بالشروط المذكورة، أعلاه فإن السوق يعتبر سوق مالي غير نشط. إن الإشارات الدالة على أن السوق غير نشط عندما يكون هناك فرق كبير بين سعر العرض والطلب أو زيادة جوهرية في الفرق بين سعر العرض والطلب أو هناك عدد قليل من العمليات التي تمت مؤخراً.

بما يتعلق بجميع الأدوات المالية الأخرى، تحدد القيمة العادلة باستخدام طرق التقييم. وباستخدام طرق التقييم هذه، فإن القيمة العادلة تقدر من خلال بيانات قابلة للملاحظة بما يتعلق بأدوات مالية مماثلة، باستخدام نماذج لتقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة أو أي طرق تقييم أخرى.

إن القيمة العادلة للمشتقات المالية التي تمت خارج الأسواق النظامية، تحدد استخدام طرق التقييم المعترف بها بشكل عام في الأسواق المالية مثل طرق تحديد القيمة الحالية. إن القيمة العادلة لعقود الصرف الأجنبي الآجلة تعتمد بشكل عام على أسعار الصرف الحالية لعقود التمويل الآجلة.

ب- التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

إن المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية (رقم 7) حدّد التسلسل الهرمي لطرق التقييم بناءً على ما إذا كانت المدخلات المستخدمة في طرق التقييم قابلة للملاحظة أم لا. إن المدخلات القابلة للملاحظة تعكس بيانات السوق التي تم الحصول عليها من مصادر مستقلة، إن المدخلات غير القابلة للملاحظة تعكس افتراضات السوق الذي تعمل فيه الشركة. نتج عن هذين النوعين من المدخلات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الآتي:

المستوى رقم 1: أسعار متداولة (دون تعديل) في الأسواق المالية النشطة للموجودات والمطلوبات المماثلة. يتضمن مستوى أسهم الشركات المتداولة وسندات الديون في أسواق المال.

المستوى رقم 2: مدخلات عدا تلك الأسعار المتداولة والمتضمنة في المستوى 1 والقابلة للملاحظة بالنسبة للموجودات والمطلوبات، سواءً كانت بشكل مباشر (كأسعار) أو بشكل غير مباشر (مشتقة من الأسعار). إن هذا المستوى يتضمن غالبية عقود المشتقات المالية الجاهزة، القروض وسندات الديون المركبة المصدرّة. إن مصادر مؤشرات المدخلات مثل منحى الربحية («ليبور») أو مخاطر الائتمان لأطراف مماثلة هي «بلومبرغ» و «رويترز».

المستوى رقم 3: مدخلات لموجودات ومطلوبات لا تعتمد على معلومات قابلة للملاحظة في السوق (مدخلات غير قابلة للملاحظة). يتضمن هذا المستوى استثمارات في أسهم لشركات وسندات ديون مع عناصر جوهرية غير قابل للملاحظة. إن التسلسل الهرمي يتطلب استخدام بيانات مالية قابلة للملاحظة، عند توفرها. إن الشركة تأخذ بعين الاعتبار أسعار السوق المناسبة والقابلة للملاحظة في تقييمها، عندما يكون ذلك ممكناً.

الموجودات والمطلوبات المقيّمة بالقيمة العادلة

بآلاف الدولارات الأمريكية

31 ديسمبر 2010	مستوى 1	مستوى 2	مستوى 3	المجموع
موجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل:				
- سندات ديون	9,138	-	-	9,138
- أسهم شركات	2,051	-	-	2,051
موجودات مالية متاحة للبيع:				
- استثمارات أسهم شركات	7,960	-	-	7,960
- استثمارات سندات ديون	234,649	58,273	-	292,922
- استثمارات صناديق استثمارية	-	25,409	-	25,409
- مساهمات حقوق الملكية	131,754	-	182,915	314,669
مجموع الموجودات	385,552	83,682	182,915	652,149
مطلوبات مالية مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل:				
- أدوات مالية مشتقة	-	4,591	-	4,591
مجموع المطلوبات	-	4,591	-	4,591

بآلاف الدولارات الأمريكية

المجموع	مستوى 3	مستوى 2	مستوى 1	31 ديسمبر 2009
موجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل:				
18,225	-	-	18,225	- سندات ديون
2,600	-	-	2,600	- أسهم شركات
موجودات مالية متاحة للبيع:				
8,211	-	-	8,211	- استثمارات أسهم شركات
324,549	-	74,485	250,064	- سندات ديون
5,231	-	5,231	-	- استثمارات صناديق استثمارية
336,749	185,380	-	151,369	- مساهمات حقوق الملكية
695,565	185,380	79,716	430,469	مجموع الموجودات
مطلوبات مالية مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل:				
9,602	-	9,602	-	- أدوات مالية مشتقة
9,602	-	9,602	-	مجموع المطلوبات

في 31 ديسمبر 2009، لا تشمل صناديق استثمارية على مبلغ 22.077 ألف دولار أمريكي كانت مسجلة بالتكلفة.

ج- الأدوات المالية غير المقيمة بالقيمة العادلة

إن القيم العادلة المقدرة للموجودات والمطلوبات الأخرى للشركة وغير المسجلة بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي، لا تختلف كثيراً عن قيمتها الدفترية.

3-5 إدارة رأس المال:

تهدف الشركة من إدارة رأس المال، والذي يتعدى مفهوم «الملكية»، إلى:

- ضمان مقدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية والمحافظة على توفير عوائد للمساهمين ومنافع للأطراف الأخرى.
- الاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية لدعم تطوير أعمال الشركة.

4 – التقديرات المحاسبية والأحكام الهامة في تطبيق السياسات المحاسبية

تقوم الشركة بعمل تقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المفصح عنها للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية المقبلة. يتم تقييم التقديرات والأحكام بشكل مستمر بناءً على الخبرة التاريخية والعوامل الأخرى، بما فيها توقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف السائدة.

خسائر الانخفاض في القروض والسلف

تقوم الشركة، على أساس نصف سنوي، على الأقل، بمراجعة محافظ القروض للتأكد من وجود انخفاض قيمتها. ولتحديد فيما إذا كانت هناك خسارة انخفاض يجب إدراجها في قائمة الدخل، تقوم الشركة بإجراء التقديرات والأحكام للتأكد من وجود أية معلومات تفيد بوجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية. وقد تشمل هذه الأدلة معلومات يمكن ملاحظتها تشير إلى حدوث تغيير سلبي في حالة سداد من قبل الجهة المقترضة. تستخدم الإدارة التقديرات على أساس الخبرة التاريخية لخسائر الموجودات التي لها خصائص مخاطر ائتمانية وأدلة موضوعية على الانخفاض. إن المنهجية والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من المبلغ والتوقيت للتدفقات النقدية المستقبلية يتم مراجعتها بشكل منتظم لتقليل الفروقات بين الخسائر المقدرة والخسائر الفعلية.

الانخفاض في استثمارات الأسهم المتاحة للبيع

تقوم الشركة بتحديد فيما إذا كان هناك انخفاض في استثمارات الأسهم المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض جوهري مستمر في القيمة العادلة يقل عن تكلفتها. إن تحديد هذا الانخفاض فيما إذا كان جوهري أو مستمر يتطلب بعض الأحكام. ولعمل هذه الأحكام، تقوم الشركة بتقييم من ضمن عوامل أخرى، فيما إذا كان هناك تدهور في الوضع الائتماني للشركة المستثمر بها، أداء القطاع أو الصناعة، تغييرات في التكنولوجيا والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية.

مبدأ الاستمرارية المحاسبي

لقد قامت الإدارة بتقييم مقدرة الشركة على الإستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الإستمرارية المحاسبي، وأنها على قناعة بأنه يوجد لدى الشركة الموارد الكافية للإستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. كما أنه لا علم لدى الإدارة بأية أمور هامة يمكن أن تثير شكوكاً حول مقدرة الشركة على الإستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الإستمرارية المحاسبي. عليه، تم الإستمرار في إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ الإستمرارية المحاسبي.

5 – النقد والودائع لدى البنوك

تتكون النقدية والودائع لدى البنوك كما في 31 ديسمبر من الآتي:

بالآلاف الدولارات الأمريكية

2009	2010	
		نقدية وشبه نقدية:
9,642	4,248	نقد في الصندوق ولدى البنوك
997,773	919,344	ودائع لأجل تستحق خلال تسعين يوماً من تاريخ الشراء
1,007,415	923,592	المجموع

6 - استثمارات الأوراق المالية

تتكون استثمارات الأوراق المالية كما في 31 ديسمبر من الآتي:

بآلاف الدولارات الأمريكية

2009	2010	
		أ - موجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل
2,600	2,051	أسهم شركات
18,225	9,138	سندات ديون
20,825	11,189	المجموع
		ب- استثمارات متاحة للبيع
8,211	7,960	أسهم شركات
324,549	292,922	سندات ديون
27,308	25,409	صناديق استثمارية
360,068	326,291	المجموع
		ج- استثمارات مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق
48,317	50,393	سندات ديون
178	-	صناديق استثمارية
48,495	50,393	المجموع
429,388	387,873	مجموع الاستثمارات

تتلخص الحركة في استثمارات الأوراق المالية كما في 31 ديسمبر في الآتي:

بآلاف الدولارات الأمريكية

2009	2010	مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	متاحة للبيع	لغرض المتاجرة	
407,945	429,388	48,495	360,068	20,825	كما في 1 يناير
1,010	(9,670)	(876)	(8,609)	(185)	فروق تحويل عملات
44,707	79,219	9,700	69,519	-	إضافات
(82,097)	(121,687)	(7,310)	(104,222)	(10,155)	استبعادات (بيع واستحقاق واسترداد)
57,200	10,239	-	9,535	704	التغير في القيمة العادلة
623	384	384	-	-	إطفاء الخصم
429,388	387,873	50,393	326,291	11,189	كما في 31 ديسمبر

تشتمل الاستثمارات أعلاه على أوراق مالية مرهونة تتعلق باتفاقية إعادة شراء مع بنوك أخرى بمبلغ 107.5 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2010 (2009: 174.3 مليون دولار أمريكي).

7 - الاستثمار في المساهمات

تتكون الاستثمارات في المساهمات كما في 31 ديسمبر من الآتي:

بآلاف الدولارات الأمريكية

2009	2010	
151,369	131,754	مدرجة
185,380	182,915	غير مدرجة
336,749	314,669	المجموع

بآلاف الدولارات الأمريكية

				2010	
الدولة	اسم المشروع أو الشركة	المساهمات المدرجة في أسواق المال	القيمة الأصلية للمساهمة	القيمة العادلة للمساهمة	نسبة المساهمة بالمائة
المملكة المغربية	شركة سليلوز المغرب		17,568	8,527	27.3
	شركة رياض السوالم		1,977	1,855	33.0
	شركة تاجير المغرب	مدرجة	4,764	10,223	5.7
			24,309	20,605	
المملكة العربية السعودية	الشركة السعودية للخدمات الفندقية		5,855	5,855	20.0
	شركة مصنع المحاليل الطبية المحدودة		5,124	5,124	19.0
	شركة الأحساء للخدمات الطبية		5,000	3,325	12.5
	الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات	مدرجة	17,995	47,379	1.9
	شركة الشرق الأوسط للاستثمارات المالية		16,000	14,361	15.0
	الشركة الوطنية للإنتاج الثلاثي للطاقة		9,043	9,043	9.9
			59,017	85,087	
الجمهورية العربية السورية	الشركة السورية العربية للفنادق والسياحة		2,272	1,946	20.5
جمهورية السودان	شركة سكر كنانة		62,395	30,116	7.0
	مجموعة سوداتل للإتصالات (سوداتل)	مدرجة	20,733	20,052	2.1
	بنك الاستثمار المالي	مدرجة	4,441	7,962	20.8
	شركة أسمنت بربير		14,757	14,757	16.4
	الشركة العربية للتجارة المحدودة		9,000	9,000	30.0
			111,326	81,887	

0.4	1,421	1,918	مدرجة	الشركة التونسية للبنك	الجمهورية التونسية
3.9	867	867		الشركة العربية للصناعات الصيدلانية	
20.0	1,881	1,881		الشركة العربية الدولية للإيجار المالي	
	4,169	4,666			
10.0	853	853		شركة أليانز للتأمين - مصر	جمهورية مصر العربية
13.6	12,700	12,700		الشركة العربية الدولية للفنادق والسياحة	
5.5	-	5,081		الشركة العربية للصلب المخصوص	
10.0	27,630	27,630		الشركة المصرية للبروبلين والبولي بروبيلين	
10.0	6,535	7,901		الشركة الدولية للتأجير التمويلي-انكوليس	
	47,718	54,165			
4.2	3,171	3,171		المؤسسة العربية المصرفية - الجزائر	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
25.0	10,694	10,694		الشركة العربية للإيجار المالي	
	13,865	13,865			
10.3	20,549	11,849	مدرجة	بنك الاستثمار العربي الأردني	المملكة الأردنية المهاشمية
26.7	1,638	2,862	مدرجة	شركة مصانع الورق والكرتون الأردنية	
8.4	7,289	7,787	مدرجة	الشركة العربية الدولية للفنادق	
	29,476	22,498			
6.0	70	6,955		الشركة العربية لكيماويات المنظفات	جمهورية العراق
12.4	6,891	6,891		الشركة العربية لصناعات المضادات الحيوية ومستلزماتها	
	6,961	13,846			
0.4	6,605	15,723	مدرجة	المؤسسة العربية المصرفية	مملكة البحرين
10.0	-	1,765		شركة يونيسيراميك	الجمهورية الليبنانية
18.4	8,635	5,807	مدرجة	شركة تأجير للتمويل	سلطنة عمان
1.7	3,559	3,559		الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية - سورية	شركات مشتركة
1.1	2,156	2,156		الشركة العربية للتعددين - الأردن	
0.4	2,000	2,000		برنامج تمويل التجارة العربية - أبو ظبي	
	7,715	7,715			
	314,669	336,974			المجموع

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

بآلاف الدولارات الأمريكية					2009
نسبة المساهمة بالمائة	القيمة العادلة للمساهمة	القيمة الأصلية للمساهمة	المساهمات المدرجة في أسواق المال	اسم المشروع أو الشركة	الدولة
27.3	9,488	17,568		شركة سليلوز المغرب	المملكة المغربية
33.0	1,841	1,977		شركة رياض السوالم	
10.0	7,477	4,764	مدرجة	شركة تاجير المغرب	
	<u>18,806</u>	<u>24,309</u>			
20.0	5,855	5,855		الشركة السعودية للخدمات الفندقية	المملكة العربية السعودية
19.0	5,124	5,124		شركة مصنع المحاليل الطبية المحدودة	
12.5	3,565	5,000		شركة الأحساء للخدمات الطبية	
1.9	40,647	17,995	مدرجة	الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات	
2.9	1,000	1,000		الشركة العربية للكوابل البحرية المحدودة	
15.0	14,544	16,000		شركة الشرق الأوسط للاستثمارات المالية	
9.9	<u>9,043</u>	<u>9,043</u>		الشركة الوطنية للإنتاج الثلاثي للطاقة	
	<u>79,778</u>	<u>60,017</u>			
20.5	<u>1,228</u>	<u>2,272</u>		الشركة السورية العربية للفنادق والسياحة	الجمهورية العربية السورية
7.0	30,116	62,395		شركة سكر كنانة	جمهورية السودان
2.1	32,174	20,733	مدرجة	مجموعة سوداتل للإتصالات (سوداتل)	
17.6	6,550	3,085	مدرجة	بنك الاستثمار المالي	
15.0	10,500	10,500		شركة أسمنت بربر	
30.0	9,000	9,000		الشركة العربية للاجارة المحدودة	
	<u>88,340</u>	<u>105,713</u>			
0.4	1,176	1,918	مدرجة	الشركة التونسية للبنك	الجمهورية التونسية
3.9	867	867		الشركة العربية للصناعات الصيدلانية	
20.0	1,881	1,881		الشركة العربية الدولية للإيجار المالي	
	<u>3,924</u>	<u>4,666</u>			

10.0	306	306	شركة أليانز للتأمين - مصر	جمهورية مصر العربية
13.6	12,700	12,700	الشركة العربية الدولية للفنادق والسياحة	
5.5	342	5,081	الشركة العربية للصلب المخصوص	
4.2	16,316	13,251	البنك الأهلي المتحد مدرجة	
10.0	26,000	26,000	الشركة المصرية للبروبلين والبولي بروبيلين	
10.0	5,170	7,901	الشركة الدولية للتأجير التمويلي-انكوليس	
	60,834	65,239		
10.0	3,171	3,171	المؤسسة العربية المصرفية - الجزائر	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
25.0	10,746	10,693	الشركة العربية للإيجار المالي	
	13,917	13,864		
10.3	18,681	11,849	بنك الاستثمار العربي الأردني مدرجة	المملكة الأردنية الهاشمية
26.7	3,165	2,862	شركة مصانع الورق والكرتون الأردنية مدرجة	
13.0	8,181	8,181	الشركة الهندية الأردنية للكيماويات	
8.4	6,992	7,787	الشركة العربية الدولية للفنادق مدرجة	
	37,019	30,679		
6.0	106	6,955	الشركة العربية لكيماويات المنظفات	جمهورية العراق
12.4	6,891	6,891	الشركة العربية لصناعات المضادات الحيوية ومستلزماتها	
	6,997	13,846		
0.7	8,678	15,723	المؤسسة العربية المصرفية مدرجة	مملكة البحرين
10.0	129	1,765	شركة يونيسيراميك	الجمهورية اللبنانية
18.0	9,384	3,542	شركة تأجير للتمويل مدرجة	سلطنة عمان
1.7	3,559	3,559	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية - سورية	شركات مشتركة
1.1	2,156	2,156	الشركة العربية للتعددين - الأردن	
0.4	2,000	2,000	برنامج تمويل التجارة العربية - أبو ظبي	
	7,715	7,715		
	336,749	349,350		المجموع

قامت الشركة ابتداءً من العام 2001 بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) المتعلق بإثبات وقياس الأدوات المالية بأثر مستقبلي والذي يقضي بإعادة تقويم الاستثمارات المتاحة للبيع على أساس أقيامها العادلة وتسجيل أية أرباح أو خسائر غير محققة تنتج عن إعادة التقويم في حساب احتياطي القيمة العادلة في الدخل الشامل بدلاً من قائمة الدخل كما كان متبع سابقاً.

8 – القروض والسلف

تتكون القروض والسلف كما في 31 ديسمبر بما يلي:

بآلاف الدولارات الأمريكية		
2009	2010	
100,703	100,372	سحب على المكشوف
275,735	222,050	تسهيلات قصيرة الأجل
16,671	4,825	كيميالات مخصصة
444,222	282,484	قروض وسلف
837,331	609,731	إجمالي القروض والسلف
(54,212)	(58,366)	مخصص انخفاض القروض والسلف
783,119	551,365	قروض وسلف، صافي

حركة المخصص:

بآلاف الدولارات الأمريكية		
2009	2010	
51,826	54,212	الرصيد كما في بداية السنة
7,203	21,464	مخصص السنة (أنظر إيضاح 21)
(1,703)	(2,677)	مشطوبات خلال السنة
(3,114)	(14,633)	مبالغ مستردة خلال السنة (أنظر إيضاح 21)
54,212	58,366	الرصيد كما في نهاية السنة

9 – الموجودات الأخرى

تتلخص الموجودات الأخرى كما في 31 ديسمبر في الآتي:

بآلاف الدولارات الأمريكية		
2009	2010	
13,276	19,568	إيرادات مستحقة
2,344	3,104	مدينون آخرون
15,620	22,672	المجموع

10 - الممتلكات والمعدات والاستثمارات العقارية

10-1 الممتلكات والمعدات

تتلخص الممتلكات والمعدات في 31 ديسمبر في الآتي:

بآلاف الدولارات الأمريكية

المجموع					
2009	2010	الأثاث والمعدات	المباني ومعداتها	تحسينات المباني المؤجرة	
					التكلفة
33,326	34,655	10,618	18,556	5,481	كما في 1 يناير
204	202	-	-	202	تعديلات
1,265	1,001	1,001	-	-	إضافات خلال السنة
(140)	(91)	(91)	-	-	استبعادات خلال السنة
34,655	35,767	11,528	18,556	5,683	كما في 31 ديسمبر
					الاستهلاك المتراكم:
(20,577)	(20,948)	(8,788)	(12,160)	-	كما في 1 يناير
(511)	(670)	(403)	(267)	-	المحمل للسنة
140	83	83	-	-	استبعادات خلال السنة
<u>(20,948)</u>	<u>(21,535)</u>	<u>(9,108)</u>	<u>(12,427)</u>	<u>-</u>	كما في 31 ديسمبر
					صافي القيمة الدفترية:
<u>13,707</u>	<u>14,232</u>	<u>2,420</u>	<u>6,129</u>	<u>5,683</u>	كما في 31 ديسمبر 2010
<u>12,749</u>	<u>13,707</u>	<u>1,830</u>	<u>6,396</u>	<u>5,841</u>	كما في 31 ديسمبر 2009

10-2 الاستثمارات العقارية

تتلخص الاستثمارات العقارية - صافي كما في 31 ديسمبر بما يلي: بالآلاف الدولارات الأمريكية

2009	2010	
		التكلفة
30,292	30,361	كما في 1 يناير
69	55	إضافات خلال العام
30,361	30,416	كما في 31 ديسمبر
		الاستهلاك المتراكم:
(24,566)	(24,724)	كما في 1 يناير
(158)	(148)	المحمل للسنة
(24,724)	(24,872)	كما في 31 ديسمبر
<u>5,637</u>	<u>5,544</u>	صافي القيمة الدفترية

تبلغ القيمة العادلة للاستثمارات العقارية مبلغ 26 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2010 (2009): 27 مليون دولار أمريكي).

11- الودائع

تتلخص الودائع كما في 31 ديسمبر من الآتي:

بالآلاف الدولارات الأمريكية

2009	2010	
1,421,342	954,572	ودائع من بنوك
265,235	314,915	ودائع من غير البنوك
<u>1,686,577</u>	<u>1,269,487</u>	المجموع

تشتمل الودائع أعلاه على ودائع بموجب اتفاقيات إعادة شراء بلغت قيمتها الدفترية 94.4 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2010 (2009: 145.3 مليون دولار أمريكي).

12 – الأدوات المالية المشتقة

خلال دورة أعمالها العادية، تقوم الشركة بأنواع متعددة من العمليات تتضمن استخدام الأدوات المالية المشتقة. يظهر الجدول أدناه القيمة العادلة الإيجابية (موجودات) والقيمة العادلة السالبة (مطلوبات) للأدوات المالية المشتقة مع المبالغ الإسمية. تعبر المبالغ الإسمية عن حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تعكس مخاطر السوق التي تتعرض لها الشركة كما أنها لا تعكس مخاطر الائتمان.

بآلاف الدولارات الأمريكية

2010		
القيمة العادلة		
المطلوبات	الموجودات	العقد/المبلغ الإسمي
		مشتقات مقتناه لغرض المتاجرة
		مشتقات دائنة:
2,422	-	53,000
		مشتقات تبادلية غير مدفوعة دائنة
		مشتقات أسعار العملات:
1,800	-	35,000
		مشتقات تحويل عملات أجنبية:
369	139	475,353
<u>4,591</u>	<u>139</u>	المجموع

بآلاف الدولارات الأمريكية

2009		
القيمة العادلة		
المطلوبات	الموجودات	العقد/المبلغ الإسمي
		مشتقات مقتناه لغرض المتاجرة
		مشتقات دائنة:
7,310	-	58,000
		مشتقات تبادلية غير مدفوعة دائنة
		مشتقات أسعار العملات:
1,854	-	25,000
		مشتقات تحويل عملات أجنبية:
438	436	311,217
<u>9,602</u>	<u>436</u>	المجموع

13- المطلوبات الأخرى

تتلخص المطلوبات الأخرى كما في 31 ديسمبر بما يلي:

بآلاف الدولارات الأمريكية		
2009	2010	
4,149	5,073	دائنون ومصاريف مستحقة
2,593	2,572	إيرادات مؤجلة
13,999	14,449	مزايا الموظفين *
5,507	4,207	فوائد دائنة
<u>26,248</u>	<u>26,301</u>	المجموع

* مزايا الموظفين

بآلاف الدولارات الأمريكية					
الإجمالي		مخصص الإجازات	مخصص مكافأة نهاية الخدمة	برامج إيداع الموظفين	
2009	2010				
12,984	13,999	1,445	11,024	1,530	في 1 يناير
2,553	2,459	919	1,336	204	المحمل للسنة
(1,183)	(2,167)	(942)	(1,225)	-	مدفوع خلال السنة
(355)	158	-	-	158	حركات محاسبية أخرى
<u>13,999</u>	<u>14,449</u>	<u>1,422</u>	<u>11,135</u>	<u>1,892</u>	في 31 ديسمبر

14- رأس المال

يتكون رأس المال، البالغ قيمته الاسمية مبلغ 1,000 دولار أمريكي لكل سهم، كما في 31 ديسمبر بما يلي:

بآلاف الدولارات الأمريكية				
2009		2010		
رأس المال	عدد الأسهم	رأس المال	عدد الأسهم	
<u>800,000</u>	<u>800,000</u>	<u>800,000</u>	<u>800,000</u>	مصرح به
<u>600,000</u>	<u>600,000</u>	<u>700,000</u>	<u>700,000</u>	مدفوع بالكامل

قرر مجلس الإدارة، خلال السنة الحالية، زيادة رأس المال المدفوع إلى 700 مليون دولار أمريكي وذلك برسمة 100 مليون دولار من الأرباح المبقاه، وصادقت الجمعية العمومية على ذلك خلال اجتماعها الذي عقد بتاريخ 19 يونيو 2010، وقد تم إتمام كافة الإجراءات النظامية المتعلقة بإثبات هذه الزيادة.

إن ملكية المساهمين في رأس مال الشركة، بعد الزيادة في رأس المال المدفوع، كما في 31 ديسمبر هي كما يلي:

بآلاف الدولارات الأمريكية

اسم الدولة	نسبة الملكية (%)	2010	2009
المملكة العربية السعودية	15.68	109,744	94,066
دولة الكويت	15.68	109,744	94,066
الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي)	15.68	109,744	94,066
جمهورية العراق	10.48	73,387	62,903
دولة قطر	8.19	57,350	49,158
جمهورية مصر العربية	6.97	48,775	41,807
الجمهورية العربية السورية	6.97	48,775	41,807
الجمهورية الليبية	6.97	48,775	41,807
جمهورية السودان	2.68	18,744	16,066
مملكة البحرين	1.71	11,969	10,259
الجمهورية التونسية	1.71	11,969	10,259
المملكة المغربية	1.71	11,969	10,259
سلطنة عمان	1.71	11,969	10,259
الجمهورية اللبنانية	1.61	11,287	9,675
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1.61	11,287	9,675
المملكة الأردنية الهاشمية	0.32	2,256	1,934
الجمهورية اليمنية	0.32	2,256	1,934
المجموع	100.00	700,000	600,000

15- الاحتياطي النظامي

تحوّل الشركة سنوياً 10% من صافي الربح إلى الاحتياطي النظامي وفقاً للنظام الأساسي للشركة حتى يبلغ هذا الاحتياطي 100% من رأس المال المدفوع.

حركة الاحتياطي النظامي:

بآلاف الدولارات الأمريكية

الرصيد كما في بداية السنة	2010	2009
الإضافة خلال السنة	5,290	5,402
الرصيد كما في نهاية السنة	80,972	75,682

16- أرباح مقترح توزيعها

أوصى مجلس الإدارة خلال جلسته بتاريخ 23 أبريل 2011 إلى الجمعية العمومية توزيع أرباح على الدول المساهمة عن عام 2010 بنسبة 5% من رأس مال الشركة المدفوع، (50 دولار أمريكي لكل سهم) أي بمبلغ 35 مليون دولار أمريكي (لم توزع الشركة أرباح في عام 2009)

17- احتياطي القيمة العادلة

تتلخص حركة احتياطي القيمة العادلة خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر بما يلي:

بآلاف الدولارات الأمريكية

2009	2010	
		استثمارات في المساهمات:
81,622	88,712	الرصيد كما في بداية السنة
7,090	(11,516)	الحركة خلال السنة
88,712	77,196	الرصيد كما في نهاية السنة
		استثمارات في الأوراق المالية المتاحة للبيع:
(71,113)	(13,913)	الرصيد كما في بداية السنة
57,200	9,535	الحركة خلال السنة
(13,913)	(4,378)	الرصيد كما في نهاية السنة
74,799	72,818	إجمالي احتياطي القيمة العادلة

18- صافي الأتعاب والعمولات

بآلاف الدولارات الأمريكية

2009	2010	
6,650	6,494	دخل الأتعاب والعمولات
(14)	(10)	مصاريف الأتعاب والعمولات
6,636	6,484	صافي الأتعاب والعمولات

19- صافى أرباح (خسائر) الإستثمارات فيه الأوراق المالية

بآلاف الدولارات الأمريكية

<u>2009</u>	<u>2010</u>	
359	142	أسهم شركات
3,486	3,108	سندات ديون
909	519	صناديق الاستثمار
<u>4,754</u>	<u>3,769</u>	المجموع

20- المصاريف العمومية والإدارية

بآلاف الدولارات الأمريكية

<u>2009</u>	<u>2010</u>	
15,637	15,790	رواتب وما في حكمها
2,632	1,659	أتعاب مالية واستشارات
804	780	مصاريف أعضاء مجلس الإدارة
2,415	2,598	أخرى
<u>21,488</u>	<u>20,827</u>	المجموع

21- المخصصات

بآلاف الدولارات الأمريكية

<u>2009</u>	<u>2010</u>	
2,499	3,098	أوراق مالية
4,089	6,831	قروض وسلف، صافي
-	2,500	مساهمات
<u>6,588</u>	<u>12,429</u>	المجموع

22- التعهدات والالتزامات المحتملة

تشتمل الالتزامات لمنح الائتمان على التزامات لمنح الائتمان، وعقود الصرف الآجلة وخطابات اعتماد وضمان تم إعدادها لتلبية متطلبات عملاء الشركة. تتلخص الفترات المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق المتعلقة بالتعهدات والالتزامات المحتملة لمنح الائتمان كما في 31 ديسمبر بما يلي.

بآلاف الدولارات الأمريكية

الإجمالي	أكثر من 5 سنوات	1 - 5 سنوات	أقل من سنة	31 ديسمبر 2010
5,250	-	-	5,250	التزامات لمنح القروض
89,568	6,667	19,977	62,924	ضمانات، وقبولات وتسهيلات مالية أخرى
53,000	-	23,000	30,000	مقايضات تعثر الائتمان ومقايضات أسعار العملات
147,818	6,667	42,977	98,174	الإجمالي

بآلاف الدولارات الأمريكية

الإجمالي	أكثر من 5 سنوات	1 - 5 سنوات	أقل من سنة	31 ديسمبر 2009
-	-	-	-	التزامات لمنح القروض
112,061	8,000	33,551	70,510	ضمانات، وقبولات وتسهيلات مالية أخرى
58,000	-	53,000	5,000	مقايضات تعثر الائتمان ومقايضات أسعار العملات
170,061	8,000	86,551	75,510	الإجمالي

أ - تم إظهار تواريخ الاستحقاق أعلاه على أساس تواريخ تجديد الأسعار أو الاستحقاق، أيهما يحدث أولاً.

ب - تمثل التعهدات لمنح ائتمان التعهدات التعاقدية لمنح قروض وسلف متجدده، وتشتمل التعهدات بشكل عام على تواريخ انتهاء محدد وبنود فسخ أخرى، وتتطلب عادة دفع أتعاب. وحيث أن التعهدات يمكن أن تنتهي بدون استخدامها، فإن إجمالي المبالغ التعاقدية لا يمثل بالضرورة الاحتياجات النقدية المستقبلية.

ج - تلزم خطابات الاعتماد والضمانات الشركة على القيام بتسديد الالتزامات بالنيابة عن العملاء في حالة إخفاق العميل عن السداد وفقاً لبنود العقود. وقد يكون لخطابات الاعتماد مخاطر سوقية إذا صدرت أو تم تمديدها على أساس معدل عمولة ثابتة. ومع ذلك، فإن معظم هذه العقود تتم على أساس عمولة بسعر عائم.

23- تحليل بتواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات

يشتمل الجدول أدناه على تحليل بالموجودات والمطلوبات حسب الاسترداد والسداد المتوقعة لها:

بآلاف الدولارات الأمريكية

الإجمالي	بدون تاريخ استحقاق محدد	أكثر من 12 شهر	أقل من 12 شهر	كما في 31 ديسمبر 2010
الموجودات				
923,592	-	-	923,592	نقدية وودائع لدى البنوك
إستثمارات:				
387,873	10,011	270,295	107,567	- أوراق مالية
314,669	314,669	-	-	- مساهمات
551,365	-	175,577	375,788	قروض وسلف
14,232	14,232	-	-	ممتلكات ومعدات
5,544	5,544	-	-	استثمارات عقارية
22,672	-	-	22,672	موجودات أخرى
2,219,947	344,456	445,872	1,429,619	إجمالي الموجودات
المطلوبات				
1,269,487	-	-	1,269,487	ودائع
4,591	-	3,138	1,453	أدوات مالية مشتقة
26,301	15,141	3,592	7,568	مطلوبات أخرى
1,300,379	15,141	6,730	1,278,508	إجمالي المطلوبات
919,568	329,315	439,142	151,111	صافي

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

بآلاف الدولارات الأمريكية				
الإجمالي	بدون تاريخ استحقاق محدد	أكثر من 12 شهر	أقل من 12 شهر	كما في 31 ديسمبر 2009
الموجودات				
1,007,415	-	-	1,007,415	نقدية وودائع لدى البنوك
إستثمارات:				
429,388	10,812	318,913	99,663	- أوراق مالية
336,749	336,749	-	-	- مساهمات
783,119	-	244,457	538,662	قروض وسلف
13,707	13,707	-	-	ممتلكات ومعدات
5,637	5,637	-	-	استثمارات عقارية
15,620	-	-	15,620	موجودات أخرى
2,591,635	366,905	563,370	1,661,360	إجمالي الموجودات
المطلوبات				
1,686,577	-	-	1,686,577	ودائع
9,602	-	9,092	510	أدوات مالية مشتقة
26,248	14,126	2,968	9,154	مطلوبات أخرى
1,722,427	14,126	12,060	1,696,241	إجمالي المطلوبات
869,208	352,779	551,310	(34,881)	صافي

24- خدمات إدارة الاستثمار

تدير الشركة صندوق استثماري بالنيابة عن أحد المشاريع التي تساهم فيها. بلغت الأموال المدارة كما في 31 ديسمبر 2010 مبلغ 2.4 مليون دولار أمريكي (2009: 12.2 مليون دولار أمريكي). تم إدراج الأتعاب المكتسبه في قائمة الدخل. إن الموجودات المحتفظ بها لدى الشركة، بصفقتها وصيه أو مؤتمنه عليها، لا تعتبر موجودات خاصة بالشركة وبالتالي لم يتم إدراجها في القوائم المالية المرفقة.

25- المعاملات مع الجهات ذات العلاقة وإرصدتها ذات علاقة

تتعامل الشركة خلال دورة أعمالها العادية مع جهات ذات علاقة:

أ - بلغت الأرصدة الناتجة عن هذه المعاملات كما في 31 ديسمبر كما يلي:

بآلاف الدولارات الأمريكية

2009	2010	
		موظفو الإدارة التنفيذية:
-	323	قروض وسلف
3,130	2,848	مكافأة نهاية الخدمة

ب- فيما يلي تحليلاً بإجمالي التعويضات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة التنفيذية خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر:

بآلاف الدولارات الأمريكية

2009	2010	
804	780	مصاريف أعضاء مجلس الإدارة
315	558	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة
881	924	رواتب ومزايا الموظفين قصيرة الأجل
300	282	مكافأة نهاية الخدمة

26- إعادة التصنيف

أعيد تصنيف بعض المبالغ في القوائم المالية لعام 2009 كي تتماشى مع عرض القوائم المالية لعام 2010.

27- أحداث لاحقة

الأوضاع السياسية

بعد انتهاء العام المالي، شهدت بعض الدول العربية والتي يوجد للشركة استثمارات فيها عدم استقرار سياسي، وتتوقع الإدارة استقرار الأوضاع السياسية في هذه البلدان في المستقبل القريب. ولقد استلمت الشركة المبالغ المستحقة عن الأدوات المالية قصيرة الأجل في تاريخ استحقاقها. وبناءً على المعلومات المتوفرة في تاريخ اعتماد هذه القوائم المالية، فإن الإدارة على ثقة من جدارة هذه الاستثمارات على المدى الطويل وإمكانية تحصيل قيمتها بما فيها الاستثمار في المساهمات.

28- الموافقة على القوائم المالية

اعتمدت القوائم المالية المرفقة من مجلس إدارة الشركة بتاريخ 19 جمادى الأولى 1432هـ (الموافق 23 أبريل 2011).





www.taic.com